وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بســكرة –

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا

مقابلة مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADAR وكالة زريبة الوادي

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

- ✓ عمارة عبد العزيز
- ✓ مباركي يوسف

تحت إشراف:

قصوري إنصاف

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
جعفر صليحة	أستاذ محاضر أ	رئيسا	بسكرة
إنصاف قصوري	أستاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
شاوش إخوان سهام	أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

السنة الجامعية: 2021 / 2022

بسم الله الرحمان الرحيم

"قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ"

(سورة البقرة_ الاية 32).

شكر وعرفان

الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على الذي بعث ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

أتقدم بالشكر الجزيل والخالص إلى أستاذي المشرف الذي كان له الفضل الكبير في إنجازي هذا البحث، والتي لم يبخلني بأية معلومة ، وكذلك في توجيهه لي، ومتابعة خطوات البحث من بدايته إلى نهايته مني جزيل الشكر والإمتنان.

وكما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الذين شرفوا بقبولهم وحضورهم لمناقشة هذه المذكرة.

إهداء

الحمدلله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمدلله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي.

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات إلى رفقاء المشوار الذي قاسمونا لحظاته رعاهم الله.

إلى كل قسم العلوم الاقتصادية دفعة 2020م

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

عبد العزيز و يوسف

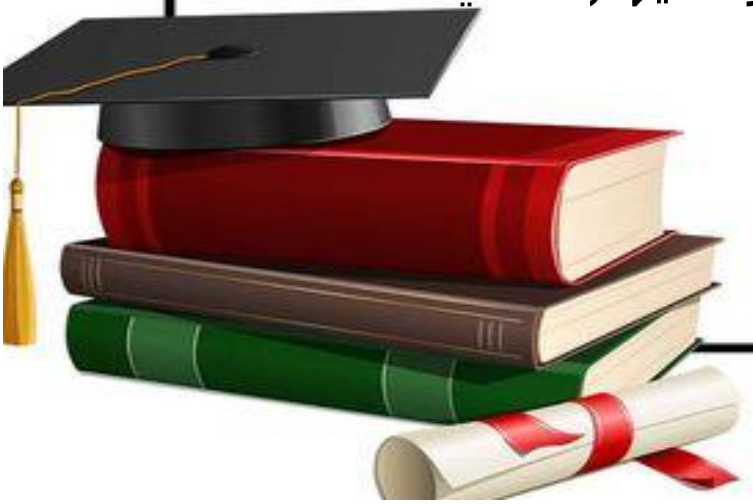

FREE PRINTABLE INVITATION - BAGVANIA.COM

1. مقدمة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا هاما و حيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية لأي دولة من دول العالم وهذا من خلال ما تقدمه من مساهمات في الدخل القومي وخلق القيمة المضافة و كذا مدى امتصاص البطالة والمساهمة في التشغيل و تحقيق الرفاهية الاجتماعية .إن أي اختلال يمس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيمس بالاقتصاد الوطني نظرا للعلاقة الوطيدة ، والدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد الوطني ، وهذا ما نراه من خلال تأثير فيروس كورونا كوفيد 19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي التأثير على الاقتصاد الوطني بصفة عامة ، تشكل المؤسسات الكبيرة والمتوسطة العمود الفقري لكل الدول، وذالك للدور المتميز الذي تلعبه في نمو الاقتصاد بشكل عام، حيث تشكل هذه المؤسسات ما يزيد عن 80 %من المؤسسات حول العالم وتستوعب ما يزيد عن 60% من الوظائف ، لذالك تعتبر عملية دعم وتطوير المؤسسات الكبيرة والمتوسطة من أهم المرتكزات التنمية الاقتصادية ، حيث أدركت العديد من الدول باختلاف نموها الاقتصادي لأهمية هذه المؤسسات ودورها الفعال في تحقيق التنمية ولذالك اولت البنوك لها أهمية كبيرة بتقديم الدعم للنهوض بهذا القطاع .

2. إشكالية البحث:

تشكل البنوك العامة أداة أخرى من أدوات السياسات للمساعدة في احتواء التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، نظرا لحدة الصدمة، تعتمد بلدان العالم العديد من التدابير على مستوى السياسات المالية العامة والمالية والنقدية.

ومن الممكن الاستعانة بالبنوك إذا كانت تتمتع بالسلامة المالية وتمتلك الموارد الكافية– لتكملة هذه الجهود ولا سيما في الحالات التي تحجم فيها البنوك الخاصة عن الإقراض، حتى مع توافر الضمانات الحكومية، في ظل المخاطر أو التكاليف التشغيلية القائمة.

في ظل الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا بإمكان البنوك إذا كانت تتمتع بالسلامة المالية وتمتلك الموارد الكافية – أن تعزز بصفة مؤقتة دعمها للأسر والشركات، لا سيما من خلال القروض وضمانات القروض.

بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

- **ما مدى مساهمة البنوك في تمويل الشركات الكبيرة والمتوسطة من ظل ازمة كورونا؟**
  - **الأسئلة الفرعية:**

إجابة عن الإشكاليات المطروحة ، و بعد الإطلاع على مختلف المراجع و مصادر البحث المتخصصة يمكن صياغة الفرضيات الأساسية لهذه الدراسة كما يلي:

- ما واقع التمويل في المؤسسات الكبيرة والمتوسطة؟
- ما دور دور المؤسسات الكبيرة والمتوسطة في الاقتصاد؟
- ماهي الضغوطات المتعلقة بالتمويل الاقتصادي والمالي في ظل الجائحة؟

3. الدراسات السابقة:

✓ **الدراسة الأولى:**

علي باكر : دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنك الوطني الجزائري _وكالة ورقلة 944_فترة 2008_2013. في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية فرع علوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك.

كانت الاستنتاجات كما يلي:

من خلال قيامنا بدراسة حالة البنك الوطني الجزائري _وكالة ورقلة_ في تمويله للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تم التوصل الى:

- نلاحظ أن بنك الوطني الجزائري –وكالة بورقلة – يوفر منتجات مالية متنوعة موجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بحيث يوفر البنك قروض استثمارية و استغلالية و عدة أنواع أخرى من القروض.
- يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة بسكرة – بدور ايجابي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا ما يؤدي إلى تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري.
- نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة عام بعد عام في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

✓ **الدراسة الثانية:**

بخيتي علي و بوعوينة سليمة: آثار الكوفيد 91 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– حالة الجزائر،الصين والإمارات العربية المتحدة.

نستنتج النتائج التالية:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم وتطوير أي اقتصاد وطني.
- لم تؤثر جائحة كورونا من الناحية الطبية فحسب وإنما أثرت أيضا من الناحيتين الاقتصادية

والاجتماعية.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أكثر المؤسسات التي تعرف أزمة السيولة .
- حجم الضرر الاقتصادي واستمراره سيتوقف بشكل أساسي على كيفية تعامل الحكومات مع هذا الوباء
- من الضروري حدوث عملية تنسيق رفيعة المستوى بين الحكومات أثناء عملية صنع القرارات واتخاذه
- الضرر الذي لحق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء أساسا من الانكماش الاقتصادي الكبير وتهاوي الطلب

العالمي والمحلي على حد سواء جراء القيود التي فرضتها الجائحة والحجر الصحي.

4. فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

يؤثر فيروس كورونا على جانب التمويل البنكي التجاري للمؤسسات المتوسطة والصغيرة

الفرضيات الجزئية:

- يؤثر فيروس كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- لا يؤثر فيروس كورونا على تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية من ناحية تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أهداف الدراسة:

- ✓ التعريف بالتمويل في البنوك من خلال مصادره ووظائفه.
- ✓ التعريف بخصوصيات المؤسسات الكبيرة والمتوسطة وإلى قيمتها في الاقتصاد .
- ✓ التعرف على الخروج من الازمات المالية خاصة في ظل ما سببته جائحة كورونا من اختلال مالي واقتصادي.
- ✓ كيفية التعامل مع الضغوطات في ظل الجائحة.

3. أهمية الدراسة:

- اعتباره أحد الدعائم الأساسية للاقتصاد.
- يعطي الصورة الحقيقية للنشاطات الأساسية للتمويل في البنوك.
- إبراز حالة المؤسسات الكبيرة و المتوسطة.
- دور التمويل ومصادره لضمان البقاء و الاستمرار لهذه المؤسسات.
- التعامل مع الضغوطات المالية الاقتصادية التي اجتاحت هذه المؤسسات في ظل أزمة كوفيد 19.

المساعدات التي يمكن ان تتلقاها هذه المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من طرف التمويلات البنكية.

5. منهجية الدراسة:

إن نوع الموضوع هو الذي يوجه الباحث إلى نوع المنهج المستخدم ويهدف إلى الإجابة على الإشكالية و اتبعنا عند قيامنا بمنهج الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الفصل النظري و كذالك بدراسة الحالة.

6. أداة الدراسة:

يعتمد المنهج الوصفي في البحث على البيانات الخاصة بالظواهر والموضوعات التي يدرسها وعلى وسائل وأدوات القياس التي تساعد على جمع البيانات وتصنيفها تمهيدا لتحليلها واستخلاص النتائج منها، ولهذا اعتمدنا على أداة المقابلة.

7. مجتمع وعينة البحث:

يعتبر مجتمع البحث إطارا مرجعيا للباحث في اختيار عينة البحث وقد يكون هذا الإطار مجتمع كبير أو صغير وقد يكون الإطار افراد ، يمكن تعريف عينة البحث على أنها (مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين).

حرصا للوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية مطابقة للواقع قمنا باختبار عينة البحث مقصودة، وتمثل مجتمع البحث وعينة الدراسة مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة زريبة الوادي.

8. مجالات الدراسة:

كل بحث ميداني له مجاله الزماني والمكاني يتم توضيحها على الشكل التالي:

- **المجال البشري :**

تمثل هذا المجال في مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة زريبة الوادي بسكرة.

- **المجال الزمني:**

- 9جانفي 2022 إلى غاية 10 جوان 2022.

- **المجال المكاني:**

قمنا بإجراء الدراسة الميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة زريبة الوادي ببسكرة.

الفصل الأول:

ماهية البنوك التجارية وعلاقتها التمويلية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول: ماهية البنوك التجارية وعلاقتها التمويلية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد الفصل الأول:

البنوك التجارية في احدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود و التي تسعى لتحقيق الربح، وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عارضي الأموال بالطلب عليها، اذ انها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات، ولهذا تحقق البنوك التجارية أرباحا عن طريق الفرق بين الفوائد وتوظيفها وتكلفة إيداعها وكذلك من خلال الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة ومن هذا برزت أيضا أهمية البنوك التجارية .

ويشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المجالات التي تمثل مجالا خصبا امام البنوك التجارية، وهو ما يجعل هذه الأخيرة تبحث بكل الوسائل لتلبية الاحتياجات المالية المتنوعة لهذا القطاع .

وقد تناولنا في هذا الفصل 3 مباحث هم:

- المبحث الأول: إطار نظري عام للبنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المبحث الثاني: التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المبحث الثالث: تمويلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك التجارية

الفصل الأول: ماهية البنوك التجارية وعلاقتها التمويلية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: إطار نظري عام للبنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد احتلت البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة مكانة هامة في المنظومات الاقتصادية، حيث اعتمدت البنوك التجارية أوعية ادخارية كبيرة وقنوات رئيسية للتمويل خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تعددت أنواعها، فتعددت بذلك تعاريفها، فتميزت بعدة خصائص عن غيرها من البنوك الأخرى.

المطلب الأول: ماهية البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. **ماهية البنوك:**

- **تعريفها:**

تعتبر البنوك التجارية من أهم أنواع البنوك، وأكثرها نشاطا وترتبط بها أوسع العمليات المصرفية إذ أن معظم الودائع تتركز لديها، كما أن معظم القروض تمنح من خلالها وتؤدى معظم الخدمات عن طريقها.

البنوك التجارية هي التي تتخصص في تلقي الودائع، ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المصرفية المكملة مثل شراء وبيع الأوراق المالية، وتحصيل الأوراق التجارية وخصم الكمبيالات وقبولها، وشراء وبيع العملة الأجنبية، وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وتأجير الخزائن الحديدية .(سحنون، 2003، صفحة 76)

- **أشكالها:**

– **من حيث نشاطها وتغطيتها للمناطق الجغرافية:**

✓ البنوك التجارية العامة : يقصد بها تلك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنع الائتمان القصير والمتوسط الأجل، وكذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

✓ البنوك التجارية المحلية :ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل محافظة

معينة أو مدينة أو والية أو إقليم محدد، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، ويقع المركز الرئيسي للبنك الفرعي في المنطقة المحددة.

- **من حيث النشاط:**

✓ بنوك الجملة :ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

✓ بنوك التجزئة :وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى، لاجتذاب أكبر

عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما يتميز متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافي (الصيرفي، 2007، صفحة 29)ا.

- **وظائفها:**

- تقوم بتقديم خدماتها المصرفية لجميع العملاء دون تميز فهي لا تقتصر على خدمة قطاع معين من العملاء دون الآخر.
- تقبل جميع أنواع الودائع الادخارية، وبالتالي فهي تتيح للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم، فهناك الودائع

لأجل و الجارية و التوفير وشهادات الايداع.

- تمنح أنواع مختلفة من القروض، سواء قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل و هو ما يمنح في المقابل فرصا متنوعة للمقرضين.
- يتوافر لها الحرية في تمويل عدد متنوع من المشروعات وبعد انتهائها من عرض البنوالتجارية نتطرق الآن إلى عرض

البنوك المتبقية الأخرى. التي تعد مهمة بقدر أهمية البنوك التجارية.يمكن تقسيمها أيضا إلى وظائف كلاسيكية و أخرى حديثة.

(القزويني، 1992، صفحة 31)

أ. **الوظائف الكلاسيكية:**

- قبول الودائع على إختلاف أنواعها، الودائع الجارية منها و الإدخارية إذا تشكل هذه الودائع الجزء الكبير من

موارد البنك التجاري و يمكن سحبها بواسطة شيكات.

- منح الإئتمان و الإستثمارات المتنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصل البنك التجاري و ربحها و أمنها.

ب. **الوظائف الحديثة:**

- إدارة العمال و الممتلكات للعملاء و تقديم الإستشمارات الإقتصادية و المالية.
- فتح دفاتر الإدخار.
- وضع وسائل دفع حديثة تحت تصرف العملاء كخدمات البطاقة الإئتمانية و لا سيما التمويلات المالية بإعتبرها الخدمات المصرفية الأساسية و على رأسها دفع الحوالات البرقية و البريدية الواردة و تحويل العملة للخارج لسداد إلتزامات الزبائن و تحويل الأموال من حساب إلى آخر.
- تحصيل الأوراق التجارية .

و يضاف إلى هذه الوظائف وظيفتين أساسيتين هما:

- وظيفة التوزيع : في المجتمعات ذات الإقتصاد المركزي حيث يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادته و المتولدة من مصادر خارج المشروع نفسه عن طريق البنك التجاري و يتم ذلك عن طريق القرض و لا يوجد أي مؤسسة أخرى تزاول النشاط.
- وظيفة الإشراف و المراقبة : تتولى البنوك التجارية في المجتمعات ذات التخطيط الإقتصادي المركزي عملية توجيه الأموال في إقراض أرصد لها و التأكد من مدى تحقيق هذه الإستخدمات لأهداف المشروع المحدد مسبقا (حسين، 2000، الصفحات 27-28)

و من أكثر الوظائف التي تقوم بها البنوك أهمية هي منح القروض إذ أن هذه الأخيرة تتمثل في حقيقة الأمر النشاط الرئيسي للبنوك و الغاية من وجودها، و لا معنى في الواقع لهذه الودائع و الأموال التي تجمعها البنوك ما لم توظف بطريقة أو بأخرى في سد حاجاتهم لهذه الأموال سواء من حيث المبلغ أو من حيث المدة و ذلك تبعا للنشاط الذي

يقومون به و حجمه، و دور البنوك هنا يكمن في تلبية هذه الرغبة بمنحه قروضا تتلائم مع خصائص النشاط، و بصفة عامة يمكن تصنيف القروض وفق مدتها " قروض قصيرة، متوسطة، و طويلة الأجل" أو حسب وظيفتها الإقتصادية و طبيعة موضوع التمويل " تمويل الأصول الثابتة، تمويل الأصول المتداولة."

و يتغير سلوك الإقراض للبنك حسب نوع القرض الذي يقدم على منحه و في هذا المجال نجد أن طبيعة القرارات الإقراضية للبنك تختلف حسب مدة القرض أي فيما إذا كان الأمر يتعلق بقروض قصيرة الأجل – التي هدفها تموين نشاط الإستغلال– أو قروض متوسطة أو طويلة الأجل – التي هدفها تمويل نشاطات الإستثمار– و يعود مثل هذا التصنيف بصفة خاصة إلى طبيعة العملية بحد ذاتها، و حجم المبلغ المقدم و طبيعة الأخطار.

و إن عملية منح القروض سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة يجب أن يتوفر فيها عنصرين على الأقل يتمثل العنصر الأول في عنصر الثقة، فالبنك (الدائن) له ثقة في أن المقترض (المدين) سوف يقوم بالتسديد في الموعد المحدد، و بصفة عامة فهو قادر على الوفاء بكل الإلتزامات التي تعهد بها، و يتمثل العنصر الثاني في ضرورة وجود فارق زمني ما بين منح الأموال و ما بين إسترجاعها. (حسين، في إدارة البنوك طبعة الأولى، 2000، صفحة 30)

2. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- **تعريفها:**

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: { هي تلك المشروعات التي تدخل ضمن دائرة المشروعات التي تحتاج الدعم والرعاية، والتي تتسم بعد قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكاناتها الذاتية}.

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" UNIDO" المشروعات الصغيرة بأنها: { تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما

بين 10-50 عاملا}.

إن الوصول لتعريف محدد وموحد للمؤسسات أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة أمر لا يمكن التوصل له، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تختلف من دولة لأخرى ومن قطاع آخر، وعموما يتم تعريفها اعتمادا على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معا، و تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى .

على الرغم من تعدد المفاهيم والتعريفات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب تنوع وتعدد المعايير المستخدمة لتحديد هوية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة إلا أنها تكاد تنحصر في وجهتي نظر للتفريق بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة تعتمد الأولى على حجم وموجودات المشروع، وتعتمد الثانية على حجم العمالة ومقدار المبيعات السنوية للمشروع.

و تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اعتمادا على تعريف الاتحاد الأوربي لهذه المؤسسات عن طريق إصدار القانون رقم 18 01 - المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ12 ديسمبر 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر، حيث تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها { مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينارو أن تستوفي معايير الاستقلالية}. (مصطفى، 2017، صفحة 2)

- **أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

- المؤسسات العائلية المنزلية: و يكون مكان اقامتها أو نشأتها المنزل.
- المؤسسات التقليدية: يقترب أسلوب تنظيمها من النوع الأول لكونها تستخدم العمل العائلي في انتاج منتوجات تقليدية أو منتوجات (نصف مصنعة) لفائدة المصانع التي ترتبط معها من خلال عقد تجاري .
- المؤسسة المتطورة والشبه متطورة: تتميز هذه المؤسسات بكونها تستخدم فنون وأساليب الانتاج الحديث سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية التكنولوجيا المستخدمة.
- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: يرتكز نشاط هذه المؤسسات على التصنيع .
- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية.

- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: إن أهم ما يميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى هو احتياجها إلي الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية والرأس المال الكثيف. (مشري، 2008-2011، الصفحات 13-14)

- **خصائصها:**

- صغر الحجم و قلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية، و يمكن أن تكون دولية في ضل العولمة و التفتح الاقتصادي العالمي.

- الضآلة النسبية لرأسمال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثين يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية.

- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما و قلة التخصص و ضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة و مستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.

- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية.

- دقة الإنتاج و التخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة و الاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية و من خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.
- سرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية. (سدراتي، 2012-2013، صفحة 28)

المطلب الثاني: علاقة المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالبنوك التجارية

أولا: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر البنوك التجارية كممول رئيسي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر, وذلك أمام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالي حيث تتدخل من خلالها لتوفير تشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة النشاط الممول إلى قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

1. **قروض الاستغلال:**

نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا.

- **القروض العامة:** سميت بالقروض العامة لأنها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليس موجهة لتمويل أصل بعينه.

أ. تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة.
ب. المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل.
ت. قرض الموسم: هي نوع خاص من القروض من القروض البنكية, وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه.
ث. قروض الربط: هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه

مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية. (الناصر و سعيد، 2013-2014، صفحة 14)

2. قروض الإستثمار:

في الحقيقة نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة.

- **قروض متوسطة الأجل:**

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل، وتجهيزات انتاج بصفة عامة .

ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل :

أ. القروض القابلة للتعبئة: فالأمر يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسات مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار اجل استحقاق القرض الذي منحه.

ب. القروض غير القابلة للتعبئة: فإن ذلك يعني ان البنك لا يتوفر عمى إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.

- قروض طويلة الأجل: القروض الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات، تفوق في الغالب 7 سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية 20 سنة, وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي ، مباني بمختلف استعمالاتها المهنية).(الناصر و سعيد، 2013-2014، الصفحات 14-15)

ثانيا: استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد دعت الضرورة بالنسبة للبنوك في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية ومواجهة تحديات عصر العولمة، أن تسعى إلى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنويع مجالات توظيف مواردها عملى أسس تتماشى مع احتياجات العمال المتعددة .

ولقد شكل زيادة التوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الميادين التي تعد مجالا خصبا لتطوير النشاط التمويلي للبنوك، باعتبار أن هذا القطاع من المؤسسات يشكل غالبية النسيج المؤسساتي في أغلب الدول، وحتى تكون استراتيجية البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر فعالية فإنها تتطلب توافر المتطلبات التالية:

- تكييف المستويات ا دارية الخاصة بالدراسات واتخاذ القرارات لتحقيق الكفاءة والفعالية وذلك بالإهتمام ب:
  - توفير أدوات ودعائم تسيير القروض.
  - تطوير وتنمية القدرات الإدارية على تحليل خطر تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - إعداد السياسة الإقراضية للبنك بما يتماشى والأهداف العامة المسطرة.
  - العمل على توزيع الخطر الائتماني على مختلف النشاطات الاقتصادية.
- الحث على إنشاء مؤسسات رأسمال المخاطر ومؤسسات التمويل الايجاري من أجل تغطية نقص مستوى التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المرافقة والمساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الميادين التالية:
  - الدخول في مشاريع التعاون والشراكة.
  - إعادة الهيكلة والخروج من مراحل التعثر.
  - مرافقة أصحاب المؤسسات في عمليات التصدير والدخول للأسواق الأجنبية.
  - الدخول إلى الأسواق المالية.
- التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير المعلومات الضرورية

حول هذه المؤسسات.

ثالثا: النماذج الأساسية المحددة لعالقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لتحديد علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هناك نموذجين أساسين سنتطرق لهما في هذا الفرع وهما:

(الناصر و سعيد، 2013-2014، صفحة 15)

1. النموذج الأمريكي:

من خصائص هذا النموذج أن تلك العلاقة التي تربط البنك التجاري بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمتاز كما يلي:

- كل عملية قرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك والمؤسسة.
- يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة طالبة التمويل مع

المؤسسات النموذجية.

يتم تسيير القرض خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة عدم قدرة

المؤسسة على تسديد ديونها.

- من أكثر الدول التي تستعمل هذا النموذج هي الولايات المتحدة الأمريكية.

2. النموذج الألماني:

تتميز العلاقة التي تربط البنك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية:

- تتحدد العلاقة بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أساس الشراكة المالية.
- تتطلب عملية تدارك البنك لخطر الشراكة المالية المعرفة المعمقة للمؤسسة.
- يتم تسيير خطر القرض عبر تدخل البنك التجاري في حالة وجود مشاكل في المؤسسة.
- يتم التقليل من الأثار المحتملة لخطر القروض عمى مستوى المودعين (أصحاب الودائع، والمدخرين) عبر قيام البنك

بالمتابعة والمراقبة المستمرة وتحقيق تبادل المعلومات بين البنك التجاري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لموصول إلى بنا عالقة تتميز بالثقة والشفافية. (الناصر و سعيد، 2013-2014، صفحة 16)

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على البنوك التجارية

تنقسم المشاكل التي تواجه مؤسسات صغيرة الحجم الى قسمين مشاكل مالية و مشاكل غير مالية.

1. **المشاكل المالية:**

- **مشاكل التمويل:**

يواجة المقترضون مشكلة الحصول على التمويل اللازم نظرا لصعوبة الاعتماد على التمويل الذاتي، إضافة الى ارتفاع تكلفة التمويل مقارنة مع معدل العائد المتوقع الحصول عليه مما يؤثر سلبا في الحد من قدرتها على الاستثمار ، إذ اكد الباحثون ان مقدار ما تدفعه هذه المؤسسات في من اسعار الفائدة هو أعلى مما يدفعه المنافسون الكبار على نفس النوع من القروض وذلك بمقدار يتراوح بين 2% إلى 4% . (مهاوش، 2016، صفحة 23)

- **ارتفاع قيمة تكلفة التمويل :**

يتحقق هذا الارتفاع نتيجة التكلفة العالية للتقييم والإشراف والتكاليف الثابتة التي تتحملها الجهات المقرضة على المشاريع المطلوب تمويلها، والتي بالرغم من صغرها تكافىء تكلفة اقراض المشاريع الكبيرة، ومما يزيد هذه التكلفة صعوبة عدم قدرتها في الحصول على تمويل من البنوك التجارية التقليدية لعدم امتلاكها الشروط المطلوبة من رأسمال وضمانات .

- البيئة الخارجية للمشروع الصغير متغيرة باستمرار و فق الظروف الاقتصادية المحيطة والسياسات الحكومية المرتبطة بمتطلبات العولمة و ما يشكل ذلك من ضغط متواصل في ظل غياب المؤسسات الإقراضية الداعمة و الشروط المقبولة، وملائمة التشريعات الداعمة للمشروعات الصغيرة في الجوانب ذات الطابع المالي كالإعفاءات الضريبية والمنح والإعانات .

- **المشاكل التسويقية** : وجود مشاكل تسويقية ناجمة عن ضيق السوق المحلي و التشابه الكبير بين منتجاتها لإتباعها اسلوب المحاكاة في الإنتاج و نقص المعرفة و الموارد و انخفاض مستوى الجودة و الإدارة و سوء المعدات المستخدمة و نقص الجهود الترويجية .
- **مشاكل سعر الفائدة** : تعتبر سياسة سعر الفائدة من المعوقات الرئيسة لتمويل المشروعات الصغيرة في الدول العربية، نتيجة الارتفاع مستوياتها نظرا لإرتفاع التكاليف الثابتة لتقييم القروض والإشراف عليها ، و محدودية الموارد و عدم وجود مشاريع تمويل ذات طابع استمراري و الاستغلال المادي من قبل مؤسسات الاقراض وعدم اهتمامها الكافي بتقديم المساعدات غير المالية من النصح و الارشاد و التدريب. (مهاوش، 2016، الصفحات 23-24)

2. **المشاكل غير المالية** :

- **المشاكل الادارية** :

تتمثل هذه المشكلة بضعف المهارات الادارية وضعف الانتاجية ونقص الموارد التكنولوجية وارتفاع تكلفتها اضافة الى النقص في الايدي المؤهلة والمدربة و تدني الكفاءة، ضعف التجربة والتدريب و افتقارها للإدارة الفعالة القادرة على تحديد اهدافها و برامجها وتنفيذها وفق الاصول العلمية والعملية .

- ضعف اساليب التخطيط وعدم الاهتمام بوسائل البحث العلمي والتطوير وما ينجم عن ذلك من عدم التوازن بين التوسع في الانتاج و تراكم حجم المخزون الساعي دون الاعتبار الكافي للظروف الاقتصادية المستقبلية ، وعدم اتباع سياسات مقننة فيما يتعلق في الاختبار والتعيين والأجور وتطوير الكفاءات الادارية للعاملين فيها .
- **طول مدة الإجراءات** : تعاني المشروعات الصغيرة من إضاعة جزء ليس هينا من وقتها للحصول على التمويل اللازم لها، فالمشروع مطالب بتقديم مستندات متعددة، والالتزام بمعايير محاسبية وائتمانية وشخصية قد يصعب توافرها في تلك المشروعات من الناحية العملية .

- **ضعف نظام الرقابة والمتابعة** : يعكس الواقع العملي لمنح التمويل للمشروعات الصغيرة الاهتمام بالمتابعة الدفترية على حساب المتابعة الميدانية، مما يعني ترك المجال لصاحب المشروع الصغير لاستخدام التمويل في غير ما خصص له وهو ما يمثل إهدار التمويل وإنذار بعدم قدرته على سداده حال استحقاقه ، وعدم القيام بالرقابة والمتابعة في الفترة اللاحقة لدراسة جدوى المشروع المرغوب تمويله وعدم توفير العناية والاهتمام الكافي ، و تواجه مؤسسات الأعمال معوقات عديدة اخرى يمكن تلخيصها وفق ما يلي: (مهاوش، 2016، صفحة 24)

- ضعف التمويل وإدارة الاموال.
- النمو السريع بدون تحكم وعدم القدرة على مواجهة الضغوطات.
- قصور في التعامل مع الغير بالإضافة الى ضعف التخطيط.
- عدم القدرة على التفكير الاستراتيجي و الابتكار.
- أرتفاع تكلفة التأمين وضعف التدفق النقدي.
- عدم المعرفة بكيفية إدارة وتشغيل المشروع.
- قصر العمر الانتاجي لها و الذي يتوقف بوفاة احد الشركات او حدوث خالف بينهم . (مهاوش، 2016، الصفحات 25-26)

ومن خلال هذه المعوقات نستطيع أن نوضح مدى تأثيرها على البنوك التجارية من خلال:

- إحجام البنوك عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدم قدرتها على توفير الضمانات من جهة، وارتفاع سعر الفائدة وعدم قدرتها على تسيير أعبائه من جهة أخرى.

- المعاملة المتماثلة فيما يخص معدلات الفائدة مع الشركات الكبيرة رغم اختلاف قدراتها المالية.
- المركزية في منح القروض، ومحدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية.

- عدم وجود بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- حداثة و ضيق نطاق آليات التمويل الجديدة كرأس المال المخاطر و التمويل التأجيري في الجزائر مما يقلل من دورها في تمويل مؤسسات القطاع. (نورالدين، صفحة 339)

المبحث الثاني: التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ظهرت الحاجة للتمويل منذ ان استفحلت الأزمة، مع الهبوط الكبير الأسعار في منتصف الثمانينات، ولكن التوجه نحو القطاع الخاص أخذ عدة أساليب إلى أن بلغ مرحلة الاعتماد على التمويل البنكي كأسلوب لتحريك التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم التمويل البنكي

يقصد بتمويل المؤسسة عموما منحها مختلف الموارد المالية سواء كانت دائمة أو مؤقتة لمزاولة النشاط الذي أسست من أجله استثماراكان أو استغلالا.

التمويل البنكي هي الطريقة التي تقدم بها الأموال اللازمة لانجاز المشروع وفقا للمقاييس و الشروط اللازمة و المتفق عليها لإنجاز هذا المشروع و إعداد برامجه الاستثمارية إذن التمويل بمثل الأساس أو الركن الجوهري المحقق ببتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

يعرف التمويل على أنه: { البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة }.(ساكر، 2006، صفحة 14)

المطلب الثاني: أنواع التمويل البنكي

1. أنواع التمويل من حيث المدة:

- **تمويل قصير الأجل:** هي الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها.
- **تمويل متوسط الأجل:** يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمؤسسة كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمسة سنوات.
- **تمويل طويل الأجل:** وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

2. أنواع التمويل من حيث مصدر الحصول عليه:

- **التمويل الذاتي:** ويقصد بالتمويل الذاتي أو الداخلي مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها الإنتاجي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة. (خوني و حساني، 2008، الصفحات 97-98)
- **التمويل الخارجي:** ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة الاحتياجات التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية المتوفرة لدى المؤسسة.

3. أنواع التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله:

تمويل الاستغلال: يصنف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياطات والمعاملات قصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة .

تمويل الاستثمار: ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقة الحالية للمشروع لاقتناء الآلات والتجهيزات . (خوني و حساني، 2008، صفحة 99)

المطلب الثالث: أهمية التمويل البنكي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاته

1. أهمية التمويل البنكي:

- إن إنخفاض أهمية المبادلة في مثل هذه المجتمعات تنخفض أهمية توفر رأس المال المستخدم في الإنتاج و لا شك أن تقسيم العمل و مبادلة الفائض الشخصي هما اللذان اكسبا المال باعتباره وسيلة للتبادل أهمية خاصة و هذا ما يزيد من أهمية التمويل.
- ضرورة توفر رأس المال اللازم للعمليات و الأنشطة الإنتاجية و التسويقية.
- بعد التمويل ضرورة حتمية للبدء في أي مشروع كان فيفضل التمويل بتحول رأس المال النقدي إلى رأس مال منتج.
- إن أرس المال المستخدم لا يقتصر على المال فحسب بل يشتمل أيضا على أرس مال بشري متمثل في إصلاح الأراضي و تكون الخبرات و المهارات البشرية و هذا إضافة إلى المعدات.
- يلعب التمويل دور فعال و له أهمية على مستوى الاقتصادي يجب أن يستخدم بعقلانية.
- يساهم التمويل في تعبئة نسبة كبيرة من التحويلات التي إذا تم توظيفها بصورة صحيحة يمكن أن تحول مدخرات العائلات ذات الدخل المنخفض و المتوسط إلى فرص عمل منتجة و أنشطة مولدة الدخل .
- تعتبر عملية التمويل عملية مركبة ذات مراحل تستلزم توافر الموارد و الطاقات و هذا لإنجاز المشاريع الاستثمارية من أجل التنمية الاقتصادية. (عمر، 2016-2017، صفحة 02)

2. معوقات التمويل البنكي:

- الاعتماد على المصادر الداخلية والتمويل غير رسمي، أي أن معظمها يعتمد على المدخرات الشخصية لأصحابها.
- محدودية التمويل الداخلي، أي ما يسمى بالفجوة التمويلية.
- ضعف الجانب التشريعي والتنظيمي للقطاع التمويلي، وذلك في عدم تطور الوساطة المالية وغياب عدد الادوات التمويلية الهامة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم ملائمة صيغ التمويل البنكي.
- ضعف قدرات المؤسسات التمويلية وعدم ملائمة نماذجها الافتراضية.
- اشكالية عدم تماثل المعلومات. (بوساق و عثمان، 2021، الصفحات 539-540)

المبحث الثالث: تمويلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك التجارية

للبنوك اثر كبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال طرق ومصادر تمويلها وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك التجارية

أولا: مصادر التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. التمويل الذاتي لممؤسسة:

يعتبر التمويل الذاتي عبارة عن مجموع مصادر التمويل الداخلية التي خلقتها المؤسسة لنفسها وأعيد توظيفها، قصد زيادة طاقتها الإنتاجية، أو مواجهة عجز مالي وقعت فيه المؤسسة قد يكون هذا المصدر من الأموال الخاصة لأصحاب المؤسسات أو ناتج عن العمليات الإنتاجية للمؤسسة، ويمكن حصر عناصره فما يلي:

- **الأموال الخاصة:**

رأس المال الذي يملكه صاحب المشروع أو مجموعة من المساهمين، والذي يمثل الادخار الفردي لهؤلاء المستثمرين، لكن عادة ما تكون هذه الأموال غير كافية فيلجأ صاحب المؤسسة إلى العائلة والأصدقاء للاقتراض، هنا يستوجب عدم الخلط بين العلاقات التجارية والعائلية فالمستثمر الجديد غالبا ما يتخوف من المخاطرة بأموال الغير حيث لا يتحمل الخسارة.

- **الارباح المحتجزة:**

إن احتياجات المؤسسة تقتضى بأن يتم الاحتفاظ بكل الأرباح لتغطية احتياجات المؤسسة ، فالأرباح التي تحققها تعتبر مصدر من مصادر تمويلها، خاصة بالنسبة للمؤسسات الكثيرة و المختلفة الصغيرة و المتوسطة وهذا بهدف أما توسيع نشاطها أو تخفيف عن الاقتراض.(السيسي، 2002، صفحة 31)

- **الامتلاكات، المؤونات، المخصصات:**

– **الاهتلاكات:**

هي عملية تناقص القيمة المحاسبية لأصل من الأصول ناتج عن استعماله أو عن الزمن، أو عن التطور التكنولوجي أو آثار أخرى.

– **المؤونات والمخصصات:**

تعرف المؤونة على أنها انخفاض من نتيجة الدورة المالية و مخصصة لمواجهة الأعباء و الخسائر المحتملة الوقوع أو الأكيدة الحصول.

- **مزاياه ومساوؤه:**

أ. المزايا:

- التمويل الذاتي يزيد من رأس المال الخاص للمنشأة و يجنبها الوقوع في أزمات السيولة.
- يرفع من القدرة المالية و الافتراضية للمؤسسة كما يكسبها حرية واسعة في التصرف في أموالها الخاصة.
- يشجع المؤسسات على القيام باستثمارات جديدة.

ب. مساوؤه:

- لا تعتبر الموارد الذاتية حافزا لعمال لزيادة إنتاجهم لأنهم يريدون فيها تلك الموراد المالية التي كانت قد توجه للتوزيع، الأمر الذي يضعف من القدرة الشرائية.
- عدم كفاية التمويل الذاتي لتمويل كل الفرص الاستثمارية.
- زيادة أعباء الاستهلاك لزيادة مصادر التمويل الذاتية قد ينعكس على تكلفة المنتج بالزيادة.
- انخفاض أسعار الاسهم في المؤسسات ذات الاسهم بسبب بيع المساهمين لأسهم وذلك لتفضيل مجلس الإدارة إعادة استثمار الأرباح بدل توزيعها على المساهمين.
- استعمال التمويل الذاتي في استثمارات منخفضة المردودية. (يسري، 1996، صفحة 37)

2 . التمويل بواسطة القروض البنكية

تعاني أغلبية المؤسسات الاقتصادية من مشكل التمويل حتى و إن اختلفت أسبابه، بحيث يعتبر التمويل الذاتي كأول حل للقضاء على النقص الملاحظ في وسائل الدفع و الوفاء باحتياجات الاستثمار الجديدة ، وهي القروض المصرفية و التي هي انتقال مبالغ مالية من البنوك إلى المؤسسة الاقتصادية مع تعيد بإرجاعها في تواريخ محددة، ودفع مقابلها فوائد دورية، وبما أن القروض البنكية موجهة لتمويل نشاط المؤسسات فإنها تأخذ عدة أنواع تختلف حسب المدة اللازمة لاسترجاعها.

- **القروض قصيرة الاجل:**

يقصد بالتمويل القصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الفترة القصيرة و التي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، و يوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات المدنين و الدائنين.

أما بالنسبة إلى أنواع التمويل قصير الأجل فيمكن تقيمه كما يلي:

- **الائتمان التجاري:** يعتبر الائتمان التجاري وسيلة مألوفة في العمليات التجارية في معظم منظمات الأعمال، ويمكن لمشركة التي لا تستطيع الحصول الائتمان من المؤسسة المالية أن تحصل على ائتمانا تجاري من الشركة البائعة .
- الائتمان المصرفي: يعتبر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي التي تلجأ إليها المؤسسات ويتمثل في تلك الثقة التي يوليها البنك لمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغا من الما ، ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته، ويأخذ عدة صور:

– الخصم التجاري: هو قيام البنك مقابل هذه العملية بدفع مبلغ الورقة التجارية للعميل قبل تاريخ الاستحقاق، وفي المقابل يستفيد البنك من ثمن يسمى سعر الخصم .

– التسبيقات على الحساب الجاري: تتمثل في قيام البنك بالسماح للمنشأة صاحبة الحساب الجاري تجاوز رصيدها الكائن لدى البنك، إلى حد متفق عليه دون أن يترتب على ذلك أي ضرر للمؤسسة (يسري، 1996، صفحة 37)

– قروض موسمية :عبارة عن قروض تتحصل عليها المنشأة من البنك في بعض المواسم.

- **القروض متوسطة الأجل:**

تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من باقي المتعاملين الاقتصاديين سواء في صورة أموال نقدية أو أصول والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح بين 2 و7 سنوات، ونذكر منها:

- **قروض المدة:** تتميز قروض المدة بآجالها المتوسطة والتي تتراوح بين 3 و 5 سنوات .
- **قروض التجهيزات** :عندما تقوم المؤسسة بشراء التجهيزات فإها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الأجل بضمانة هذه الموجودات.

- **القروض طويلة الأجل**

تعتمد أولا على مواردها المالية التي عادة ما تكون غير كافية لتلبية المتطلبات الاستثمارية الجديدة مما يدفعها إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية.

- **الأسهم العادية:** وتعتبرمن أكثر الأنواع شيوعا، فيي عبارة عن أوراق مالية طويلة الأجل وأنواعها:

1 . القيمة الاسمية: القيمة المكتوبة على الصك .

2 . القيمة السوقية: تمثل سعر تداول الأسهم في سوق رأس المال.

- **مزايا السهم وعيوبه:**

1 . مزاياه:

- ✓ يعتبر مصدر وقاية من اثر التضخم في بعض الاستثمارات.
- ✓ إن الزيادة في التمويل عن طريقه تؤدي إلى الزيادة في مقدرة الشركة على الاقتراض.
- ✓ نجد أن الضريبة على الأرباح الرأسمالية فيه اقل من معدل الفائدة على القروض.
- ✓ **له** تاريخ استحقاق غير محدد.
- ✓ لا توجد أي التزامات أو أعباء ثابتة على الشركة. (المرسي و اللحلح، 2006، صفحة 319)

2 . عيوبه:

- ✓ يؤدي إلى ظهور مساهمين جدد وزيادة عدد من لهم الحق في الرقابة على المؤسسة .
- ✓ **تكون** اعلى من تكاليف وبيع السندات والاسهم الممتازة.

– **الاسهم الممتازة** : لها خاصية الجمع بين صفات أموال الملكية والاقتراض، فهي تأتي في المرتبة الثانية بعد الديون في الأولوية عند تصفية المؤسسة.

- **مزاياها وعيوبها**

1. مزايها:

- ✓ لا تلتزم الشركة بدفع فوائد ثابتة لها.
- ✓ لا يفرض دفع التوزيعات أي التزام قانوني.
- ✓ لا يتطلب هذا النوع وجود أصول مرهونة كضمان .
- ✓ ليس لها تاريخ استحقاق محدد،ولذلك تكون أكثر مرونة من السندات .

2. **عيوبها:**

- ✓ معدل عائدتها أعلى من معدل العائد الخاص بالسندات .
- ✓ لا تعطي التوزيعات الخاصة بها أي إعفاء ضريبي كما في حالة التمويل بالقروض.

– **السندات:** يمثل السند مستند مديونية تصدره المؤسسة ويعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة لمسند في تاريخ الاستحقاق. (المرسي و اللحلح، 2006، صفحة 320)

- **مزاياه وعيوبه**

1. مزاياه:

- ✓ إن حامليه لا يشاركون الشركة في الارباح التي قد تتحصل عليها.
- ✓ عائدات السندات غالبا ما يكون اقل من عائد الاسهم العادية.
- ✓ عند استعمال القروض في تمويل الشركة لا يمكن لحملة السندات أن يشاركوا مالكي الشركة في الرقابة.

2. **عيوبه:**

- ✓ تكون تكلفة السندات ثابتة.
- ✓ عادة ما يكون لها تاريخ استحقاق محدد. (المرسي و اللحلح، 2006، صفحة 320)

ثانيا: مصادر التمويل الحديثة لممؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. التمويل عن طريق رأس مال المخاطر

- **تعريفه:**

كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تنطوي في الحال على تيقن بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس مال في التاريخ المحدد ذلك هو مصدر المخاطر.

- **أهمية مؤسسات رأس مال مخاطر:**

- تدعيم برنامج الاصلاح الاقتصادي: تتميز بالتخصص في توفير الدعم المالي والفني لممشروعات الخطرة
- دعم المشروعات الناشئة: من أهم وسائل التدعيم المالي والفني للمشروعات الناشئة.

- **مزايا رأس مال المخاطر:**

- المشاركة الفعالة.
- الانتقاء.
- المرحلية فهي تتم عبر مراحل وليس دفعة واحدة.
- التنويع.
- التنمية والتطور.

- **عيوب رأس مال المخاطر:**

- الحقوق المتولدة لمخاطرين عن المشاركة.
- تتطلب مبالغ مرتفعة. (حفيف، 2004، صفحة 77)

2. التمويل عن طريق التأجير التمويلي:

- **تعريفه:**

يعرف على انه: { اتفاق بين طرفين يخول احدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الأخر،مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة.

- **أنواعه:**

- التأجير التمويلي.
- التأجير التشغيلي.

- **مزايا التمويل التأجيري:**

- انه مصدر لتمويل الأصول الرأسمالية.
- اقل كلفة من البدائل الأخرى المتاحة.
- يعطي المستأجر الشعور بالملكية للأصل المستأجر.
- يسهل عملية اقتناء الأصول الثابتة.
- يوفر البساطة في الإجراءات المتعلقة بعملية الاستئجار.

- **عيوبه:**

- القيود المفروضة على استخدام الأصل المستأجر.
- خسارة القيمة المتبقية من قيمة الأصل المستأجر بعد انتهاء مدة الإيجار.
- عواقب عدم القدرة على الدفع .
- تحمل المستأجر لضرائب مبيعات مضاعفة.

3. صيغ التمويل بالبنوك الاسلامية:

أ. المضاربة:

تعتبر نظام تمويلي إسلامي يقوم من خلاله البنك بالجمع بين المال والعمل قصد استثمار الأموال التي لا يستطيع أصحابها استثمارها وتنقسم المضاربة إلى:

- مضاربة مطلقة.
- مضاربة مقيدة.

ب. المرابحة:

وتعد أوسع الصيغ التمويلية انتشارا، وهي أن يقوم البنك الاسلامي بشراء بضاعة أو تجيهزات للعميل بطلب منه ثم يعيد بيعها لو مع هامش ربح معين ومتفق عليه.

ت. المشاركة:

يعتبر من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية بفعالية باعتبارها أساسا بنوك مشاركة، وهي احد نواحي تميزها، وهي عقد بين شخصين أو أكثر على الاشتراك في رأس مال والربح أو استقرار شيء لو قيمة مالية بين مالكين أو أكثر ، وهي نوعان:

- المشاركة المتناقصة
- المشاركة الثابتة. (حفيف، 2004، الصفحات 77-78)

المطلب الثاني: أسباب لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تمويل البنوك التجارية

- يعتبر التمويل بمثابة الدورة الدموية في المؤسسة حيث يجب أن تضخ الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى تحقق الأهداف التشغيلية والإستراتيجية المسطرة من قبل المؤسسة.
- يسهل ويؤمن عملية انتقال الفوائض النقدية والقوى الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات التي يكون لها عجز مالي.
- يوفر المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات عجزها، إذ يعمل على حوافز كأن تتنازل الوحدات ذات الفائض عن فوائضها النقدية لصالح الوحدات الاقتصادية ذات العجز،مما يعطي حركية وحيوية لتحقيق نمو اقتصادي مقبول وتنمية شامل.

- يساهم التمويل البنكي في تحقيق أهداف المؤسسة لتجديد أو تحسين الرأس المال الثابت للمؤسسة أو استبدال المعدات والآلات،ويعتبر أيضا وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة لتواجه احتياجاتها الجارية والخروج من حالة العجز المالي. (أحمد و عامر، 2017-2018، صفحة 63)

المطلب الثالث: معوقات تموسل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على أساس اعتبار البنوك المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم فإن هذه الأخيرة عادة ما تحجم عن منح الائتمان لهذا النوع من المؤسسات، وهو ما يستدعي بنا ضرورة تسليط الضوء عن العوائق التي تحول دون تحسين العلاقة بين البنوك والمؤسساتي.

1. **شفافية المعلومات:**

تربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك علاقة قوية تأخذ جوهرها من إتفاقية القرض، إلا أن تلك العلاقة تتأثر بدرجة شفافية المعلومة المقدمة من طرف تلك المؤسسات للبنوك، بسبب تعارض الأهداف بينهما، ضمن وجهة نظر المؤسسة .

2. **شخصية وسلوك المسير:**

حيث يتحمل أن يقوم المسير بتحويل جزء النتائج المحققة بهدف تدنيه المصاريف المالية، ينشأ الخطرالمتعلق بإنتهازية المسير نتيجة لعدم تماثل المعلومات بينه وبين المقرض، فهذا الأخير لا يمكن ملاحظة ومراقبة أداء المؤسسة وعلى هذا الأساس تظهر إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مرتبطة فقط بنقص المالية، بل بنتائج تخوف البنوك من الإدارة . (نور، 2017-2018، صفحة 36)

3. الضمانات:

تلعب الضمانات المعروفة من طرف البنوك على المؤسسات الاقتصادية دورا فعالا في تقويم السلوك للمسير، حيث تجعل من العجز مكلف بالنسبة له، مما يعرضه على تحقيق الخطر الذي يتعرض له المشروع الى أدنى مستوياته، وفي الوقت بذل مجهودات أكبر والتصريح بكل شفافية بالنتائج المحققة تستند القروض في اتخاذ القرارات التمويل على مدى توفر الضمانات للمقترضين دون الأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة ونوعية أعمالها، وتطلب البنوك مقابل تمويلها ضمانات شخصية وعينته عالية.

4. محدودية وحجم نوع التمويل:

غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة وغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع نقص شديد في التمويل طويل الأجل وفرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد، بغض النظر عما إذا كان هذا النمط يتناسب أولا مع طبيعة هذه المؤسسات. (نور، 2017-2018، صفحة 37)

المطلب الرابع: أهم ضمانات البنوك التجارية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الضمانات للبنوك مقابل حصولها على القروض وذلك جاء نتيجة تعرضها لعدة مخاطر وتعد هذه الضمانات المقدمة أحد أساليب التقليل من هذه المخاطر .

ومن خلال هذا المطلب سنعطي تعاريف مختلفة للضمانات البنكية ومن ثم سنبرز أهم أنواعها.

أولا: تعريف الضمانات

هي الأصول التي يبدي العميل استعداده لتقديمها للبنك كضمان مقابل الحصول على القرض ولا يجوز للعميل التصرف في المرهون، وفي حالة فشله في سداد القرض أو الفوائد يصبح من حق البنك بيع الأصل المرهون لاسترداد مستحقاته.

و الضمانات عبارة عن وسائل و أدوات لمواجهة مختلف الأخطار المرتبطة بالقرض، كإعسار المقترض أو إفلاسه وكما يمكن تعريفه على أنه عبارة عن تأمين ضد الأخطار المحتملة فيما يتعلق بعمليات الإقراض للبنك وتمكينه من استرجاع كل أو جزء من أصل قرضه. (أحمد و عامر، 2017-2018، صفحة 77)

ثانيا: أنواع الضمانات

تنقسم الضمانات إلى عدة أنواع وعادة ما يتم التفرقة بين نوعين من الضمانات، ضمانات شخصية وضمانات عينية ويمكن إيجازها في ما يلي:

1. الضمانات الشخصية:

والتي مفادها أن يتعهد شخص ما ذو سمعة أو ملاءة مالية لشخص أخر،بتسديد مستحقاته المالية عند توقفه عن الدفع لسبب أو لآخر، كما أن الضمانات الشخصية تتخذ عدة أنواع أبرزها:

- الكفالة: هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول أجل الاستحقاق.

- الضمان الاحتياطي: يمكن تعريفه على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها التسديد.

2. الضمانات العينية:

إن هذه الضمانات تتمثل فيما يقدمه المقترض من أصول مادية أو مالية للحصول على قرض،كالعقارات والمنقولات وغيرها من المنتجات المادية كما يمكن أن يكون موضوع الضمان أوراق مالية وغالبا ما توضع هذه الأوراق والأصول تحت تصرف البنك حتى يمكنه من استرجاع دينه في ميعاده المحدد،و في الغالب تتخذ الضمانات شكل رهن عيني .

توجد الضمانات الحقيقية على شكلين هما:

- الرهن العقاري:وهو يمثل حق حقيقي ومباشر على المباني لدفع أو تسديد دين أو أي مبلغ مالي، فهذا الرهن يتبعهما مهما اختلف مالكيه، وهو لا يمنع من استعماله، الاستعمال المراد منه كتأجيره و الانتفاع به.

ويمكن تمييز عدة أنواع من الرهن العقاري كالرهن الاتفاقي، الرهن القانوني، والرهن القضائي.

- الرهن الحيازي: عرف المشرع الجزائري الرهن الحيازي في المادة 948 من القانون المدني بقوله:"الرهن الحيازي عقد يلتزم بموجبه شخص،ضمانا لدين عليه أو على غيره،أن يسلم إلى الدائن أو إلى أجنبي يعينه المتعاقدان،شيئا يتر تب عليه للدائن حقا عينيا يخوله حبس الشيء إلى أن يستوفي الدين وأن يتقدم الدانيين العاديين والدائنين التالين له في المرتبة في أن يتقاضى حقه من ثمن هذا الشيء في أي يد يكون". والذي يفهم من هذا التعريف أن الرهن الحيازي هو أن يلتزم الراهن سواء أكان المدين أم الكفيل العيني بأن يدفع إلى الدائن شخص أخر أجنبي يتفقان عليه ، ويشمل: (أحمد و عامر، 2017-2018، الصفحات 78-79)

رهن المحل التجاري: يكون هذا الرهن بعقد رسمي،يذكر فيه جميع العناصر المكونة للمحل التجاري التي يمسها الرهن،هذا العقد

يجب أن يمضى من الطرفين،يشهر كما تشهر العقود المكتوبة ليحتج به لدى الغير ويذكر فيه مبلغ الدين وغيره من المعلومات كذكر الأطراف وعناصر المحل التجاري المكونة له.

رهن المعدات والآلات: هذا الرهن يمس المعدات والآلات التي يمتلكها الزبون دون أن ينتزع له حق الملكية فيها،حيث يمنحها للبنك كضمان للقروض التي حصل عليها لتمويلها ويكون هذا الرهن بموجب عقد مكتو ب بين الدائن والمدين يتم فيه ذكر جميع المعدات والتجهيزات التي يمسها الرهن.

الفصل الثاني:

واقع وتحديات تمويل بنوك تجارية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في في

ظل جائحة كورونا

الفصل الثاني: واقع وتحديات تمويل بنوك تجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في في ظل جائحة كورونا

تمهيد الفصل الثاني:

في إطار التغيرات الاقتصادية الحالية تتجه الدول سواء النامية أو المتقدمة منها نحو دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تمويل البنوك التجارية، حيث انتقلت من سياسة دعم المؤسسات الكبيرة إلى سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية ، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك راجع إلى مدى مساهمتها في الدخل القومي وخلق القيمة المضافة و كذا مدى امتصاص البطالة والمساهمة في التشغيل و تحقيق الرفاهية الاجتماعية وبالتالي النمو الاقتصادي ككل ، وأي خلل يصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يصيب الاقتصاد الوطني ككل . ومع ظهور أعراض فيروس كورونا كوفيد 19 الذي قد أثر أيضا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا نظرا لتأثيره على الاقتصاديات العالمية ككل .

الفصل الثاني: واقع وتحديات تمويل بنوك تجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في في ظل جائحة كورونا

المبحث الأول: خلفية عن مفهوم فيروس كورونا

بعد أكثر من سنتين من اكتشاف أول حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد والإعلان عنها، صنفت جائحة كورونا كواحدة من أسوأ الأزمات التي شهدها العالم في العصر الحديث وتبوأت مقعدها باستحقاق في قائمة الأحداث التي أدت إلى أكبر الهزات الاقتصادية منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا.

كيف لا وقد تجاوزت الآثار الاقتصادية لهذه الجائحة آثار أحداث كبرى تحولت إلى لحظات فارقة في التاريخ البشري الحديث كالكساد الكبير والحرب العالمية الثانية والأزمة المالية العالمية التي حدثت منذ أكثر من عقد، ولعل الضرر الاقتصادي الذي أحدثه وباء كورونا في بضعة أسابيع تجاوز ما أحدثته الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على مدى ثلاث سنوات وهو ما ينبئ بمرحلة صعبة على كل المستويات التي مر بها العالم وقد يمتد أثرها إلى ما بعد انحسار الوباء وسيحتاج العالم إلى سنوات للتعافي.

المطلب الأول: التطور التاريخي فيروس كورونا (كوفيد19)

ظهرت أولى التقارير عن إصابة حيوانات بفيروس كورونا في أواخر العقد 1920، عندما تفشت عدوى تنفسية حادة بين دجاج مستأنس في أمريكا الشمالية، حيث كتب آرثر شالك عام 1931 أول تقرير مفصل يصف عدوى تنفسية جديدة بين الدجاج في داكوتا الشمالية، اتسمت إصابة الكتاكيت حديثة الولادة باللهاث والفتور مع معدلات نفوق عالية بين 40-90 %

(مقال عن فيروس كورونا وتاريخ الوباء)

عزل ليلاند ديفيد وكارل ألفريد الفيروس الذي تسبب في الإصابة بالعدوى عام 1933، وعُرف آنذاك باسم فيروس التهاب الشعب الهوائية المعدي (IBV) تمكن تشارلز د.هدسون وفريد روبرت بيوديت من زرع الفيروس لأول مرة عام 1937، وأصبحت تلك العينة تُعرف باسم سلالة بيوديت.

في أواخر العقد 1940، اكتُشف نوعان آخران من فيروسات كورونا الحيوانية JHM :الذي يتسبب في مرض الدماغ) التهاب الدماغ عند الفئران (وفيروس التهاب الكبد الفأري (MHV) الذي يسبب التهاب الكبد في الفئران لم يتم في ذلك الوقت إدراك أن هذه الفيروسات الثلاثة المختلفة كانت لها صلة ببعضها .

اكتُشفت فيروسات كورونا البشرية في العقد 1960 باستخدام طريقتين مختلفتين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

جمع كيندال، ومالكولم بينو، وديفيد تيريل في عام 1961 أثناء عملهم في وحدة الزكام التابعة لمجلس البحوث الطبية البريطاني فيروسا فريدا يسبب الزكام سمي بـ.B814 ولم يتمكنوا من زراعته باستخدام التقنيات المعيارية التي نجحت سابقا في زراعة الفيروسات الأنفية والفيروسات الغدية وغيرها من الفيروسات التي تسبب الزكام.

عزلت دوروثي هامري وجون بروكنو في جامعة شيكاغو فيروس زكام جديد من طلاب طب في عام 1962، وقاما بتنميته في مزرعة نسيج الكلى وسمياه 229E سبب الفيروس الجديد زكاما لدى المتطوعين.

سرعان ما تبين أن فيروسات الزكام الجديدة المماثلة لـ IBV لها صلة مورفولوجية بفيروس التهاب الكبد الفأري وسميت هذه المجموعة الجديدة من الفيروسات باسم فيروسات كورونا وذلك لمظهرها المورفولوجي المميز.

استمرت دراسة فيروس كورونا البشري 229 Eوفيروس كورونا البشري OC43 خلال العقود اللاحقة، أما سلالة فيروس كورونا B814 فقد فقدت ومن غير المعروف أي من فيروسات كورونا الحالية هو فيروس .B814 منذ ذلك الحين، تم تحديد عدة فيروسات كورونا بشرية أخرى ومنها :سارس-كوف في عام 2003، وكوف NL63-البشري في عام 2003، وكوف-HKU1البشري في عام 2004، وميرس-كوف في عام 2013، وسارس-كوف-2 في عام 2019.[48] كما تم تحديد عدد كبير من فيروسات كورونا الحيوانية منذ الستينيات. (مقال عن فيروس كورونا وتاريخ الوباء)

المطلب الثاني: تعريف فيروس كورونا

فيروسات كورونا هي عائلة من الفيروسات التي يمكنها أن تسبب أمراضا مثل الزكام والالتهاب التنفسي الحاد الوخيم (السارس) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية ميرس، في عام 2019، أُكتشِف نوع جديد من فيروسات كورونا تسبب في تفشي مرض كان منشأه في الصين.

يعرف الفيروس باسم فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا 2 (سارس-كوف-2). ويسمى المرض الناتج عنه مرض فيروس كورونا المستجد 2019 (كوفيد 19)، في مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا (كوفيد 19) قد أصبح جائحة عالمية.

تعكف مجموعات الصحة العامة، ومن بينها مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة ومنظمة الصحة العالمية على متابعة جائحة كوفيد 19 ونشر آخر المستجدات على مواقعها عبر الإنترنت. كما أصدرت هذه المنظمات توصيات حول الوقاية من الفيروس المسبب لمرض كوفيد 19 وعلاجه. (مروة، فاطمة، و أنفال، 2020، صفحة 314)

المطلب الثالث: الإجراءات الإحترازية التي قامت بها الدول لتلافي فيروس كورونا والحد منه وأهم تداعياته

أولا: الاجراءات الإحترازية

حظر حركة المواطنين على جميع الطرق العامة ، وإيقاف جميع وسائل النقل الجماعي العام والخاص لعدد من الساعات تبدأ مساء وترفع صباح اليوم التالي ، وتم التدرج في عدد الساعات ، وإغلاق جميع المحال التجارية والحرفية بما فيه .. محلات بيع السلع من الخامسة مساء إلى السادسة صباحا ، مع الغلق الكامل يومي الجمعة والسبت ماعدا المخابز والصيدليات والمحلات الموجودة خارج المراكز التجارية ، وإغلاق جميع المقاهي والمطاعم والنوادي الليلية وكل ما يقدم أنشطة ترفيهية ، كما تغلق جميع المطاعم على أن يقتصر العمل بها على خدمة توصيل الطلبات المنازل ، وغلق كل النوادي الرياضية والشعبية ومراكز الشباب وصالات

الألعاب بالجمهورية كافة وتعاملت الحكومة بحزم مع هذه القرارات وقامت وزارة الداخلية بتنظيم دوريات متحركة وثابتة من أجل ضبط المخالفين وتطبين عقوبة الحبس أو الغرامة أربعة آلاف جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين ، مع استمرار تعليق حركة الطيران الدولي في جميع المطارات المصرية ، وتعليق تقديم جميع الخدمات التي تقدمها الوزارات والمحافظات للمواطنين مثل الشهر العقاري والتصاريح ، وتستثنى مكاتب الصحة فقط ، مع الإبقاء على تعليق الدراسة بالجامعات والمدارس ، واستخدام الوسائل والمنصات الإلكترونية.

و تعلن العديد من البلدان عن إغلاق المدارس على المستوى الوطني. والواقع أن الكثيرين يشعرون بالقلق من أن الأطفال والشباب – على الرغم من أنهم على ما يبدو أقل عرضة للإصابة بالفيروس بل وتُعد معدلات الوفيات بينهم أقل بكثير من الفئات الأخرى – قد يكونون حاملين للمرض، مما يعرض أفراد أسرهم الأكبر سنًا للخطر في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم حيث تنتشر الأسر المتعددة الأجيال. (صليبي، عزت، و موسى، صفحة 13)

ثانيا: تداعيات فيروس كورونا

خلفت جائحة كورونا آثارا متفاوتة، إذ أثرت في الغالب على جميع الفئات وخاصة الفقيرة والأكثر احتياجا، نحو معدل غير متناسب وتشير النتائج إلى:

- حدوث زيادة كبيرة في معدالت الفقر، اتساع التفاوتات، ظهور مجموعة من "الفقراء الجدد، أولئك الذين لم يكونوا فقراء في الربع الأول من عام 2020 ،لكنهم أصبحوا فقراء منذ ذلك الحين.
- تغيرات في سوق العمل على أساس الهامش المكثف .
- تعاني بعض البلدان من التضخم.
- أزمات الاقتصاد الكلي .
- انعدام الأمن الغذائي.
- الهشاشة والصراع .

- من المحتمل أن يؤدي التعافي إلى زيادة التفاوتات.
- سيحدث مزيد من الجوائح، إلى جانب صدمات أكبر وأكثر تواترا تتعلق بتغير المناخ، ولذلك هناك حاجة لتوفير حماية أفضل للناس ولسبل كسب الرزق، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الأزمات .(هوغيفين و أسيفيدو، 2021، صفحة 3)

المبحث الثاني: واقع التمويل البنكي للمؤسسات ص ومتو في ظل جائحة كورونا

المطلب الأول: الدعم المقدم والمقترح للبنوك التجارية لمواجهة فيروس كورونا

في ظل هذه الأوضاع الاستثنائية ستنطوي أنشطة البنوك العامة حتما على مخاطر معقدة وكبيرة، وعند اتخاذ أي قرار بالاستعانة بالبنوك العامة ينبغي مراعاة انعكاسات ذلك على الاستقرار المالي والموارد العامة، ولضمان الحفاظ على الاستقرار المالي، ينبغي أن تكون برامج الدعم ممولة على النحو المالئ كما ينبغي أن تكون الحكومات على استعداد لمساندة البنوك .

وهذا ما يستدعي توخي الحيطة لا سيما بالنسبة للحكومات ذات المديونية الكبيرة، والدروس المستخلصة من التجارب السابقة تبرز أهمية وضع ضمانات وقائية لتجنب أي تدخل سياسي بلا داع وضمان شفافية هذه الأنشطة والمراقبة الفعالة عليها:

- ينبغي أن تصادق الحكومات على أي دعم مالي يقدم للبنوك التجارية من خال عملية الموازنة وينبغي تحديد تكلفة أي دعم شبيه بالدعم الحكومي.
- ينبغي أن تقوم الحكومات بإيضاح الأساس المنطقي للتدخل من خلال البنوك تقدمه البنوك العامة، وتقييم التكاليف والمخاطر المحتملة على المالية العامة نتيجة التدابير المتخذة.
- وينبغي اعتماد مبادئ الحكومة المؤسسية الملائمة، لا سيما فيما يتعلق بإبلا غ المخاطر والضوابط الداخلية للمساعدة في الحفاظ على تركيز المؤسسات والحد من الخسائر، وينبغي أن يشتمل ذلك على اتخاذ خطوات لضمان اتخاذ

القرارات المتعلقة بالائتمان بتفهم تام لهيكل مخاطر المقترضين مثل تقييم الضمانات الإضافية. (الدعم المقدم من البنوك العامة إلى الأسر والشركات)

المطلب الثاني: الدعم المقدم والمقترح للمؤسسات ص ومتو فيروس كورونا

في ظل الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا بإمكان البنوك العامة إذا كانت تتمتع بالسلامة المالية وتمتلك الموارد الكافية – أن تعزز بصفة مؤقتة دعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما من خلال القروض وضمانات القروض.

فمن مزايا البنوك العامة أنه لديها القدرة على الوصول إلى المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وهناك العديد من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة التي أعلنت بالفعل عن وضع خطط للمضي قدما في هذا الاتجاه.

وتوضح التجربة أثناء الأزمة المالية العالمية أن قروض وضمانات البنوك العامة يمكن أن تكون فعالة لكنها تنطوي على مخاطر وتكاليف على المالية العامة، ومن الضروري ضمان تحقيق درجة عالية من الشفافية وأساس منطقي واضح للتدخل، وتقدير المخاطر والتكاليف والإفصاح عنها، و اتخاذ تدابير للتخفيف من حدة المخاطر، ورصد المخصصات اللازمة في الموازنة.

تشكل البنوك العامة أداة أخرى من أدوات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في احتواء التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، نظرا لحدة الصدمة، تعتمد بلدان العالم العديد من التدابير على مستوى السياسات المالية العامة والمالية والنقدية. (ميداس و تيور، الصفحات 1-2)

ومن الممكن الاستعانة بالبنوك العامة – إذا كانت تتمتع بالسلامة المالية وتمتلك الموارد الكافية– لتكملة هذه الجهود ولا سيما في الحالات التي تحجم فيها البنوك الخاصة عن الإقراض، حتى مع توافر الضمانات الحكومية، في ظل المخاطر أو التكاليف التشغيلية القائمة.

سد الفجوة مؤقتا الناجمة عن عدم توفير البنوك التجارية القدر الكافي من الائتمان اللازم في أوقات الأزمات وذلك بتقديم الضمانات أو القروض، بما في ذلك القروض بأسعار فائدة مدعمة.

وسيعود ذلك بالفائدة بصفة خاصة على الفئات الضعيفة، مثل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وأصحاب المهن الحرة، والتي لا يرجح بخالف ذلك أن تتمكن من الحصول على القروض بشروط معقولة.

وهذا سيوفر المساعدة للمؤسسات من أجل خدمة ديونها أو تمديد آجالها ودفع الأجور أو الإيجارات أو فواتير المرافق.

ومن الممكن كذلك الاستعانة بالبنوك العامة أو غيرها من المؤسسات المالية العامة لإدارة برامج ضمانات القروض الحكومية، وتقديم الدعم، بما في ذلك القروض وحصص الملكية، للشركات الاستراتيجية الكبرى التي تواجه قيودا تمويلية حادة بسبب التكاليف الصحية والاقتصادية لهذه الجائحة. (ميداس و تيور، صفحة 2)

- دعم تمويل البنوك الخاصة – بما في ذلك عن طريق عمليات الإقراض المشتق تقديم القروض عن طريق البنوك الخاصة و دعم سيولتها .فمن الممكن اعتبار البنوك العامة أكثر أمانا من البنوك الخاصة في أوقات الأزمات، وأنها تحتفظ بقاعدة ودائع أكثر استقرارا البنوك التجارية العام(وبالقدرة على النفاذ إلى الأسواق الرأسمالية، الإقراض للحكومات المحلية لمواجهة الآثار الصحية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة.

المطلب الثالث: مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال أزمة فيروس كورونا

استجابت البنوك التجارية للتنمية بصفة فورية لتداعيات جائحة كورونا وعكفت على إعداد حزمة متكاملة تقدر بـ 2 مليار دولار، جعلت فيها نصيبا هاما لدعم وتمكين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء حيث أنه : يهدف البرنامج الذي يعده البنك إلى توفير جزء من السيولة اللازمة بصيغ تفاضلية للدول الأعضاء من خلال قطاعاتها المالية ثم توجيهها لدعم تدفق عمليات التمويل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن المنتظر أن يصاحب ذلك برنامج لضمان الإقراض ومنح لبناء قدرات الدول الأعضاء في مجال إعداد برامج الدعم وحزم الحوافز الموجهة إلى ذات المؤسسات قصد الحفاظ على الوظائف المباشرة وغير المباشرة وإنعاش النشاط الاقتصادي والمساعدة على استعادة وتيرة النمو للتغلب على وطأة الأزمة الحالية وتبعاتها المحتملة في المستقبل. (الناصر و سعيد، 2013-2014، صفحة 14)

المبحث الثالث: تحديات جائحة كورونا على تمويل قطاع البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: أثر جائحة كورونا على البنوك التجارية

منذ ظهور فيروس كورونا في نهاية عام 2019 في مدينة ووهان الصينية ، ما زالت تلقي بآثارها على جميع القطاعات العالمية سواء كانت اجتماعية او اقتصادية وحتى السياسية منها ، مما خلفت تداعيات كان لها الأثر على هذه القطاعات سالفة الذكر ، وكغيرها من الدول فقد سعت العديد من الدول العربية لمواجهة الاثار السلبية لهذه الجائحة حيث تأثرت الاقتصاديات العربية الى العديد من الضربات التي كان لها الاثر المباشر عليها ومن هذه القطاعات قطاع المال والمتمثل في البنوك التجارية .

لقد واجه قطاع الخدمات المالية تحديات على جبهات متعددة وذلك منذ اللحظات الأولى لتفشي الفيروس وانتشاره ره على مستوى العالم ، فخفضت البنوك التجارية كغيرها من القطاعات ساعات العمل ، حتى انها في كثير من الحالات اصبحت غير قادرة إلا على تقديم خدمات محدودة للغاية لعدد من العملاء نتيجة لقواعد التباعد الاجتماعي ، ما أضفى في نهاية المطاف المزيد من الضغوط على الخدمات الهاتفية والمصرفية عبر الإنترنت

وهذه مما هي إلا مشكلات صغيرة ، أما المشكلات الأكبر فتكمن في عجز عديد من العملاء عن سداد ما عليهم من مستحقات ، الية وقروض , بالإضافة الى أقساط بنكية شهرية في ظل التوقف الراهن في عديد من القطاعات المنتجة ، وتراجع حركة التجارة المحلية والدولية .

وعموما فإن التراجع في ربحية غالبية البنوك التجارية خلال العام 2020 هو من أكثر الآثار التي تسببت بها جائحة كورونا ، وذلك بسبب تأجيل استحقاقات القروض والارتفاع المتوقع في معدلات التعثر لدى عملاء المصارف .(الخرزجي، 2021، صفحة 274)

المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كوفيد19 هو عبارة عن مجموعة كبيرة من الفيروسات التي تسبب أمراضا تتراوح بين نزلات برد إلى أمراض أكثر خطورة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، ومتلازمة الجهاز التنفسي، حيث، أثرت أزمة كوفيد19 بشكل كبير على الجانب الاقتصادي بالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ساهمت أزمة كوفيد19 في خفض رأس المال العامل لمعظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب ضعف الطلب على المنتجات وتداعيات القرارات الحكومية لغلق معظم الأنشطة الاقتصادية والأسواق وعليه فقد تقلص رأس المال العامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شاملا أرصدة المخزون والمدينين والنقد والدائنين، ويرجع ذلك إلى نقص السيولة لدى العملاء وانخفاض وتوقف الإنتاج فترات

الإغلاق وتعثر إمدادات المواد الخام وقطع الغيار وتراجع حاد في المبيعات، كما ساهم ذلك في إضعاف السيولة وتدهور في القدرة الإنتاجية والأرباح وضعف القدرات المؤسسية . (رشا و أميرة، 2020-2021، الصفحات 13-14)

من جهة أخرى فقد تأثرت ربحية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سلبا نظرا للانخفاض الحاد في الإيرادات بسبب تراجع الطلب، ونتيجة لذلك فقد أبطأت الشركات عملياتها وأوقفتها وأنهت خدمات بعض موظفيها وخفضت تكاليف الموظفين .

ووفقا لمسح أجراه البنك المركزي الأوروبي في مايو الماضي، فقد أفاد أن 15%من الشركات الصغيرة والمتوسطة قد سجلت تدهورا حادا في الأرباح، إلى جانب ذلك فقد اتخذ مدراء المؤسسات إجراءات فورية لتحفيز المبيعات وضبط المصاريف وتحسين الكفاءة التشغيلية والاستفادة من برامج الدعم الحكومي أملا في إنعاش الأرباح .

كما انخفضت سيولة المؤسسات والتي نتجت أساسا من تصدع رأس المال العامل والربحية بالإضافة إلى صعوبة الحصول على تسهيلات مالية من البنوك، وسيؤثر وضع شح السيولة على قدرات المؤسسات لسداد الديون والوفاء بسداد فواتير المصاريف، كما تشير التوقعات إلى أن تفاقم ديون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناجمة عن الضعف المالي والنظرة الاقتصادية المتشائمة للمستقبل سيؤدي إلى تعثرها في سداد ديونها مما يصعب عليها الحصول على التمويل اللازم من البنوك التجارية نظرا للأزمة المالية التي حلت بها. (رشا و أميرة، 2020-2021، صفحة 14)

المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة من البنوك التجارية لتحسين الخدمات التمويلية للمؤسسات ص ومتو في ظل جائحة كورونا

بعد تفشي فيروس كورونا في الجزائر انصبت اهتمامات البنك الجزائري على اتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية للتخفيف من آثار الفيروس على البنوك من جهة وعلى العملاء من جهة أخرى إذ سنتطرق في هذا المطلب إلى توضيح أهم التدابير على قطاع البنك الجزائري.

1. **تعزيز السيولة:**

بهدف تعزيز السيولة البنكية في ظل جائحة كورونا قام بنك الجزائر من خلال لجنة عمليات السياسة النقدية بحزمة من التدابير كما يلي:

- تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية ب 25 نقطة أساس(0.25%) لتثبته عند 3% بدلا من 3.25%. تخفيض معدلات الاحتياطات الإجبارية من 8% الى 6% بفضل هذا التخفيض سيتم تحرير مبلغ إضافي هام للسيولة.
- رفع عتبات اعاده تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض على النحو التالي:
  - مدة الاستحقاقات المتبقية أقل من سنه 90 % إلى 95 %.
  - مدة الاستحقاقات المتبقية من سنة إلى أقل من خمس سنوات من 80% إلى 90 % .
  - مدة الاستحقاقات المتبقية أكبر من أو تساوي خمس سنوات من 70% إلى 85% . (بولعراس، 2020، صفحة 11)

2. **تعزيز القدرة التمويلية اتجاه المؤسسات الاقتصادية:**

من أهم التدابير المتخذة في هذا النطاق:

- تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض الزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد19 كما تضمنت مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها إضافة إلى تخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية لرفع المستوى التمويلات المتاحة وتشمل إجراءات بنك الجزائر أيضا إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة.

بالإضافة إلى تدابير اخرى المطبقة على البنوك وزبائن البنوك:

- إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إلزامية تشكيل وسادة الأمان.
- التخفيض الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية لرفع مستوى التمويلات المتاحة .
- تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو القيام بإعادة جدولة القروض الممنوحة للزبائن المتأثرين بالوضع الناجم عن وباء كوفيد19.
- مواصلة التمويل لصالح المستفيدين من إجراءات التأجيل وإعادة جدولة المستحقات تطبيق غرامات على استحقاقات القروض مما يسمح لبعض البنوك برفع مداخليها بما يتنافى مع اخلاقيات المهنة.
- قيام بعض البنوك بإصدار قرارات الحجز ضد الزبائن الذين يواجهون صعوبات في تسديد قروضهم منح البطاقات البنكية للزبائن. (صحفي، 2021، صفحة 1)

المبحث الرابع: أثر جائحة كورونا على تمويل البنوك تجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإقتصاد الجزائري

المطلب الأول: تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري

عان الاقتصاد الجزائري خلال سنة 2019 م من تباطؤ في وتيرة النشاطات الاقتصادية بسبب الأوضاع السياسية التي شهدها البلاد ، و حسب تقديرات الخبراء الاقتصاديين فإنه سيعاني أكثر خلال سنة 2020 م بسبب انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 و ما نتج عنه من تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق ، حيث ستشهد الجزائر أزمتين حادتين لم تعهدها فيما سبق : الأولى الأزمة الصحية المتمثل في أزمة فيروس كورونا مع ضعف المنظومة الصحية التي ستكلف الدولة مبالغ طائلة ؛ و الثانية أزمة اقتصادية سببها تراجع أسعار النفط الذي يشكل النسبة الأكبر من ايرادات الدولة بنسبة 93 % ، و في ما يلي أبرز الآثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري .

- **قطاع المحروقات :**

أضاف تفشي وباء كورونا كوفيد 19 آثار سلبية على سوق النفط العالمية التي شهدت انكماش كبير في الطالب العالمي مع تباطؤ العرض العالمي ، و تواجه الجزائر صدمة كبيرة على اثر هذه التقلبات في السوق النفطي حيث ستشهد تقليص في الايرادات المالية و عجز كبير في الميزانية في ظل عدم استقرار أسعار النفط ، كما التزمت الجزائر باتفاقية الأوبك التي تقضي بخفض انتاج النفط بمقدار 200 كيلو بايت في اليوم حتى نهاية 2020 .

- **التجارة الخارجية:**

حسب تقرير مديرية الدراسات والاستشراق التابعة لوزارة المالية فان صادرات وواردات الجزائر قد تراجعت خلال الثلاثي الثالث من سنة 2020م مقارنة ب 2019. (كاسحي و رقية، 2021، صفحة 900)

- **نسبة الاستهلاك و الاستثمار (الخاص و العام) :**

نتيجة لتدابير الوقائية التي فرضتها الدولة من أجل احتواء الفيروس شهد كل من الاستهلاك و الاستثمار الخاص انخفاض حاد حيث انخفض الطلب على الخدمات و السلع الاستهلاكية غير الأساسية مع بداية انتشار المرض ، كما انخفض الاستثمار الخاصة بسبب نقص السيولة من جهة و تقييد تحركات الأشخاص من جهة أخرى مما قلل من فرص الاستثمار . (كاسحي و رقية، 2021، صفحة 901)

المطلب الثاني: تأثير فيروس كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد الجزائري

تأثرت اقتصاديات معظم الدول بجائحة كورونا على غرار الدولة الجزائرية في مختلف القطاعات خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد:

1. تداعيات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى القريب:

إن المؤسسات الصغيرة الناشطة في الجزائر هي الأكثر تضررا من جائحة كورونا، وبالتالي فإن هذه المؤسسات قد تجد نفسها مجبرة للتخلي عن بعض العمال وذلك بسبب قدراتها المادية المحدودة في مواجهة هذه الأزمة، والتي لا تمكنها من تسديد أجور العمال بسبب التوقف عن النشاط لا سيما في مجال البناء والأشغال العمومية والخدمات بصفة أكثر، وبالرجوع إلى الإجراءات والتدابير الوقائية من انتشار وباء فيروس كورونا المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لا سيما المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 24 مارس2020 يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته، فإن المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة تحافظ على نسبة 50 %من العمال من أجل مواصلة النشاط التجاري، غير أن هذه التدابير غير كافية لتفادي توقف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الإنتاج (بوقجان و واضح، 2021، صفحة 427)

وأدى غلق معظم النشاطات التجارية كنشاط نقل المسافرين، مؤسسات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم بالإضافة إلى إمكانية غلق نشاطات أخرى بموجب قرار من الوالي المختص إقليميا إلى التأثير سلبا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي عدم ديمومتها اقتصاديا، وتكبدها خسائر مادية لا يمكن تحملها.

وفضلا عن ذلك فإن رئيس منتدى رؤساء المؤسسات بالجزائر صرح قائلا:" أن طول أمد هذه الأزمة سيكون له انعكاسات اقتصادية واجتماعية صعبة داعيا إلى ضرورة تموقع الجزائر أكثر في السوق العالمية كشريك لأوروبا ما بعد كورونا".

وبالرغم من توجيه الوزير الأول بالجزائر تعليماته إلى ضرورة الإبقاء على النشاط الاقتصادي مستمرا في ظل التقيد الصارم بتدابير الوقاية من الوباء، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضررت كثيرا ولم تستطع مواجهة جائحة كورونا .

وأدت تداعيات فيروس كورونا إلى تضرر قطاع الخدمات الذي يعتبر ثالث قطاع رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، الذي يشمل قطاع الخدمات المصرفية والسياحية، والتأمينات، والترفيه والاتصالاتوخدمات الأنترنت والمعلومات والنقل وغيرها، وبالنسبة لخدمات المطاعم فإنه يوفر سوق شغل لليد العاملة، سواء المنظمة أو أصحاب العمل اليومي، وهي من بين القطاعات التي عرفت صدمة كبيرة نجمت عن هذا الوباء وتكبدت خسائر مادية ال يمكن تداركها في الوقت الراهن، مع الإشارة أن الحكومة قررت تعليق نشاط المقاهي والمطاعم ضمن إجراءات الوقاية من انتشار الوباء . (بوقجان و واضح، 2021، صفحة 428)

ويؤدي الحجر المنزلي الجزئي أو الكلي إلى تسريح الكثير من العمال التابعين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما ينجم عنه الزيادة في معدلات البطالة، على العكس تماما بالنسبة للموظفين التابعين للقطاع العام فإنهم ال يتأثرون طالما أن الدولة ستضمن أجورهم، بالإضافة أن هناك العديد من المؤسسات سيشهر إفلاسها وأخرى من المحتمل جدا تنوي توقيف نشاطها بسبب عدم قدرتها على التحمل والاستمرار في النشاط نظرا لمحدودية الدخل المادي لها وأنها لا تملك سيولة مالية كبيرة تمكنها من الصمود أمام هذه الجائحة، وزيادة على ذلك فإن جائحة كورونا أثرت كثيرا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ليس لديها القدرة على الصمود أمام هذه الجائحة خاصة إذا استمرت لوقت طويل، وفي ظل افتقاد هذه المؤسسات للقدرات التمويلية على غرار مؤسسات الخدمات، بالإضافة إلى عجزها عن تسديد أجور العمال، وخالصة القول إن آثار الأزمة وخيمة على هاته المؤسسات بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة، خاصة أمام انهيار أسعار برميل النفط في الأسواق العالمية .

وللتخفيف من حدة أزمة جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حذر رئيس الجمعية العامة للمقاولين الجزائريين، من تأثيرات الوضعية الصعبة التي تواجهها مؤسسات الإنجاز في قطاع البناء وكذا المؤسسات التي تنشط في صناعة مواد البناء، أمام اجتياح وباء فيروس كورونا ،الذي جمد نشاطها وعمق من معاناتها، مما أدى بالتسريح بالعمال، الأمر الذي نجم عنه الزيادة في معدل البطالة وكذا التقليص في عدد المؤسسات الناشطة في مجال البناء، وفي ظل الأزمة الصحية بسبب تفشي جائحة كورونا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستنخفض قدراتها الذاتية على التوسع والإنتاج، نظرا الانخفاض طاقاتها الإنتاجية وزيادة مسؤوليتها باستمرار ومتطلباتها المالية والفنية وازدياد وتيرة وسرعة التقدم والتطور التكنولوجي، مما يعطل قدراتها على التوسع والتطور.

2. تداعيات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى البعيد:

يتضح أن انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ال يقتصر أثره على المدى القريب وإنما يتعداه ليشمل المدى البعيد، وهو الأمر الذي نعالجه في هذا العنصر، إن جائحة كورونا أثرت بشكل سلبي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي: (بوقجان و واضح، 2021، الصفحات 428-429)

معدلات الفشل العالية:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر عرضة للفشل أو التصفية من المؤسسات الكبيرة، فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة تبين أنه من كل 1000 مؤسسة صغيرة تقام 50 %منها لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن 20 % منها تبقى لأكثر من 10 سنوات، وزيادة على ذلك فإن آثار فيروس كورونا لا تنحصر على الصحة العالمية وتعداد

الضحايا فحسب ولكن آثاره السلبية وتكاليفه الباهظة بسبب الإجراءات الوقائية المتخذة في مجالات الصناعة والنقل شملت أيضا قطاعات صناعية وخدماتية هامة في العالم، مع توقع تراجع نسبة النمو العالمي لسنة 2020 ،إلى أدنى مستوياته منذ 20 سنة الأخيرة.

وباتخاذ مجلس الوزراء، قرار بتخفيض فاتورة الاستيراد من 41 مليار دولار إلى 31 مليار دولار، سيجعل الكثير من الشركات وحتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من نقص في المادة الأولية المستوردة، مما سيؤدي إلى تخفيض إنتاجها، وهو ما سيجبر أصحاب الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تسريح جزء من اليد العاملة.

- **مشكل تراجع عائدات النفط:**

من سوء حظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه إلى جانب آثار جائحة كورونا، التي تسببت في إفلاس عدد معتبر من المؤسسات، ومعاناة العديد من المؤسسات الأخرى يضاف إليها ت ارجع عائدات النفط، التي أثرت على مداخيل الدولة الجزائرية من تصدير المحروقات، مما ساهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية، واستمرار الوضع على حاله لمدة أطول، فإن النتائج السلبية ستكون وخيمة على نشاط وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصعب تفعيل الأداء الاقتصادي مع ارتفاع نسبة البطالة والتضخم، لكن من إيجابيات الأزمة أنها ستكون فرصة حقيقية من أجل إعادة النظر في النموذج الاقتصادي وكذا التخلص من الممارسات السيئة كالتبذير والاستهلاك المفرط، وكذا التحرر من الريع النفطي، وبالتالي الانتقال إلى بناء اقتصاد جديد قائم على تنويع مصادر الدخل وحماية الإنتاج الوطني واقتصاد المعرفة وتجسيد الانتقال الطاقوي من أجل حماية الأجيال القادمة من التبعية النفطية والعيش بكرامة وهذا ما خلص إليه بيان مجلس الوزراء المؤرخ في2020/03/23. (بوقجان و واضح، 2021، صفحة 429)

وفي ظل تراجع عائدات النفط فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضررت كثيرا بسبب الانخفاض الحاد في النشاط التجاري، وكذا تفاقم أزمة السيولة النقدية بسبب تأخر الدولة وفروعها في تسوية الديون وأيضا الصعوبة المتزايدة في الحصول على القروض البنكية، وعدم احت ارم المهلة المحددة لدفع الرسوم الضريبية، شبه الضريبية والبنكية، يضاف إليها صعوبة تسوية أجور العمال ومستحقاتهم .

وصرح رئيس الجمعية العامة للمقاولين الجزائريين بشأن الوضع المتأزم لأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جريدة الشعب يوم الأحد 2020/04/19 الموافق ل 25 شعبان 1441 ،في مقال بعنوان:

"الأزمة الاقتصادية وكورونا يهددان شركات البناء" قائلا: أن القطاع يشغل ما ال يقل عن 3.1 مليون عامل ويوجد 70 ألف مؤسسة كبيرة متوسطة وصغيرة، مبديا أسفه الشديد وامتعاضه، كون ما لا يقل عن نسبة 50 %من هاته المؤسسات أفلست وأغلقت أبوابها في سنة 2019 ،وأضاف أنه إذا استمر الوضع لفترة طويلة فإن السوق ستفقد المزيد من المؤسسات. (بوقجان و واضح، 2021، صفحة 430)

المطلب الثالث: أثر وتحديات الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا

مع زيادة عدد الحالات المؤكدة بمرض كورونا كوفيد 19 ، سارعت الجهات المسؤولة في الدولة إلى اصدار مجموعة من المراسيم التنفيذية المتعلقة بالصحة و العمل ، التعليم و النقل ، الخدمات و الرحلات الجوية ، التجارة الداخلية و الخارجية ، و من أبرز القرارات التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 ما يلي :

- تأجيل العطل بالنسبة للعاملين في قطاع الصحة ؛ تسريح نصف العمال 50 % خاصة الحوامل و اللواتي لهن أطفال صغار مع الاحتفاظ بمستخدمي المصالح الحيوية .
- غلق كافة المدارس و الجامعات .
- غلق المساجد و الجمعيات الخيرية ؛ تعليق النقل العمومي و كافة الرحلات الجوية داخل الوطن و خارجه .

- غلق جميع الأماكن التي يكثر فيها التجمعات مثل : المقاهي ، المطاعم ، قاعات الحفلات ... و غيرها ،

أما عن الأعمال التجارية فقد وضعت توقيت لساعات العمل بالنسبة للمحلات التجارية مع الالتزام بالإجراءات الوقائية ،

و بهدف دعم التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي اتخذت الحكومة عدت اجراءات بما يشمل:

- إقرار قانونا ماليا تكميليا للموازنة يهدف إلى تعزيز التدابير لمواجهة الجائحة و يشمل مخصصات بقيمة 70 مليار دينار جزائري للتخفيف من الآثار الصحية و الاقتصادية للأزمة كوفيد 19 .
- دعم الإنفاق على قطاع الصحة يشمل ذلك 3.7 مليار دولار للإمدادات الطبية ، و 16.5 مليار دولار للمدفوعات الإضافية للعاملين في مجال الصحة.
- تخصيص 20 مليار دولار لإعانة العاطلين عن العمل بسبب الجائحة ، و 11.5 مليار دولار للتحولات إلى الأسر الفقيرة .
- خفض الانفاق الحالي و الرأسمالي من أجل التكيف مع البيئة الجديدة المخفضة لأسعار النفط بنسبة 5.7 % مقارنة بقانون الميزانية الأولى لعام 2020 م .
- تأجيل الاعلان عن ضرائب الدخل و دفعها للأفراد و المؤسسات ، باستثناء الشركات الكبيرة. (كاسحي و رقية، 2021، صفحة 907)

خاتمة الفصل الثاني

تعتبر أزمة فيروس كورونا كوفيد 19 من أبرز الأحدث التي حدثت في القرن الواحد و العشرين نظرا لشدة خطورتها على الحياة البشرية و آثارها السلبية على المعاملات الاقتصادية و المالية عبر العالم ، و أيضا مدى تأثير هذه الأزمة على الاقتصاد الجزائري الذي شهد انهيار مفاجأ في التمويل مع بداية تفشي الوباء مسببا انكماشاً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي و حالة من الركود الاقتصادي ، و في هذا السياق حاولت الحكومة الجزائرية اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية لاحتواء المرض من جهة و التخفيف من حدت صدماته الاقتصادية من جهة أخرى ، و بهذا تكون الجزائر قد شهدت أزمتين حادتين لم تعهدها فيما سبق وهما : أزمة صحية و أزمة نفطية.

الفصل التطبيقي

المبحث الأول : بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا هاما في توفير التمويل لطالبيه في ظل تعدد خدماته وتميزه بها ، إذ يعتبر من أهم البنوك التجارية في المنظومة البنكية بالجزائر ، متخصص في تمويل مشاريع القطاع الفلاحي ، لذلك سنقوم في هذا المبحث بتقديم هذا البنك (بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR)

المطلب الأول : نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

من خلال هذا المطلب سنتعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك مراحل نشأته .

1. **نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم 88 / 105 بتاريخ 13 مارس 1982 ، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي ، ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988 مما عدل وتمم بقانون 01 / 88 الذي حدد نهائيا بتاريخ 12 جانفي 1988 ، حيث تم وضع طرق العمل واجراءات التمويل فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل يعقد أصلي بتاريخ 19 فيفري 1989 لدى مكتب التوثيق , " ميندا سان " موثق الجزائر العاصمة ، جاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي ، يقدر رقم أعماله اليوم بـ 33.000 000 000 دج وفي بداية المشوار كان مكون من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNAوأصبحت اليوم مكونة من 39 مديرية و 300 وكالة موزعة على المستوى الوطني ويشغل بنك BADR حوالي 7000 عامل بين إطار موظف ، نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية .

2. **تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جميع الموارد المالية الفائضة على حاجة الجمهور والأعوان الاقتصادية لغرض إقراضها للآخرين الذين هم بحاجة إلى التمويل ، وينصب نشاطها . على تنمية القطاع الفلاحي وانعاشه وقد وسعت من مجال نشاطها ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية.

المطلب الثاني : مبادئ وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

وتتمثل أهم المبادئ التي يعتمد عليها البنك فيما يلي : المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد ، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي :

- **مبدأ الاستغلال :**

يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله ، حيث يقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج .

- **مبدأ القرض والمخاطرة :**

بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين لديه الذين وضعوا ثقتهم ، فيه فهو بذلك حريص عليهم حرصا ، يليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة ، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك إثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك .

- **مبدأ السيولة :**

يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجبرا ليكون جاهزا لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة ، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن مبدأ الخزينة : يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي .

- **مبدأ الأمن :**

وهنا يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملات ه التجارية وادخار أمواله تفاديا للمخاطر . التي يتعرض لها كالسرقة مثلا فالبنك كجهاز أمن مطالب وملزم بالمراقبة الصارمة .

المطلب الثالث : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي

لتوازن المنظومة البنكية أوكلت عدة مهام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك وفقا لتعدد خصائصه ولتحقيق هذه المهام تم وضع هيكل تنظيمي معين لذلك .

1. **مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي ، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق.
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.
- المشاركة في تجميع الادخارات.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما تعلق بها.
- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير .
- المنتجات والخدمات المقدمة تنمية موارد استخدامات البنك عن طريق ترقية عملتي الادخار والاستثمار تطوير .
- شبكته ومعاملاته النقدية تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة ، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتطوير قدرات تحليل المخاطر .
- إعادة تنظيم إدارة القروض تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد .

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها ،بصفة عامة بوضع مخطط استراتيجي ، شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، تلخصت أهم محاوره في:

- إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك.
- عصرنة البنك (تقوية تنافسية) .
- احترافية العاملين تحسين العلاقات مختلف الأطراف.
- تطهير وتحسين الوضعية المالية.

2. الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

إن تحقيق البنك لأهدافه والمهام الموكلة إليه مرتبط بمدى قدرته على إتاحة وتجنيد الرسائل المادية والبشرية لأجل تحقيق أهداف واستراتيجية البنك ، بتنظيمها والتنسيق بينهما ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك ويحدد العلاقات الرسمية من أطراف التنظيم ، فشكل تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على شكلين هما : التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي

أ. التنظيم المركزي

- مجلس إداري برئاسة الرئيس المدير العام G.D.P.
- مديريات عامة مساعدة ، على رأس كل منها مدير عام مساعد ، ويتفرع بعض منها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وتتكون أهم المديريات العامة المساعدة لعمل الرئيس المدير العام من :

- المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل.
- المديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير .
- المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي , المحاسبة ، والصندوق.
- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية.
- المديرية العامة المساعدة للموارد والتعهدات.
- مديرية الاتصال والتسويق.

اضافة إلى ما سبق ، توجد المفتشية العامة ، المستشارون واللجان الذين يقومون بمراقبة واعطاء النصائح والآراء فيما يخص عمل ونشاط البنك بصفة عامة .

و بما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني ، فإنه يعتمد على تنظيم لا مركزي ، أين يخول للمجموعات الجهوية استغلال بعض الصلاحيات والاستقلالية وكذا مهام المراقبة والتفتيش لعمل أنشطة الوكالات المصرفية التي تحت مسؤوليتها .

ب. **التنظيم اللامركزي** :

يتضمن التنظيم اللامركزي مجموعة من العناصر ، نذكرها فيما يلي :

- المجموعة الجهوية للاستغلال : GRE تتولى مهمة تنظيم ، تنشيط ، مساعدة ، مراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 41 وكالة جهوية للاستغلال.
- الوكالة المحلية لاستغلال ALE :تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للاستغلال ، تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها وما يقتضيه عملها ، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن .

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 300 وكالة محلية للاستغلال عبر كامل التراب الوطني المتضمنة وكالة مركزية مقرها الجزائر العاصمة ، كما يسعى البنك حاليا إلى التوسع عرب فتح وكالات مصرفية جديدة ، قد يقدر عدد المشاريع هبا حوالي 47 مشروعا بعدما كان يمتلك البنك حوالي 140 وكالة عند بداية نشاطه سنة 1982 ، مما يشير إلى التوسع الكبير للبنك واتساع حجم أعماله وتعاملاته .

فيما يخص كيفية منح القروض بالبنك ، فهو يعتمد على سياسة السقوف المحددة ، إذ يخول للوكالة المصرفية منح قروض للزبائن إذا لم تتعد قيم المبالغ السقف المحدد من طرف الادارة العامة سب نوع القرض المطلوب ، فإذا ما تجاوزت قيمة القرض السقف المخول كصلاحية للوكالة ، يتم تحويل الملف إلى المديرية الجهوية للاستغلال التي بدورها قد تخرج عن صلاحيتها .

إذا تجاوزت السقف المحدد لها ويتم تحويل الملف إلى المديرية وحسب المختصة بالجزائر .

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.[1]

[1] وثائق لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة.

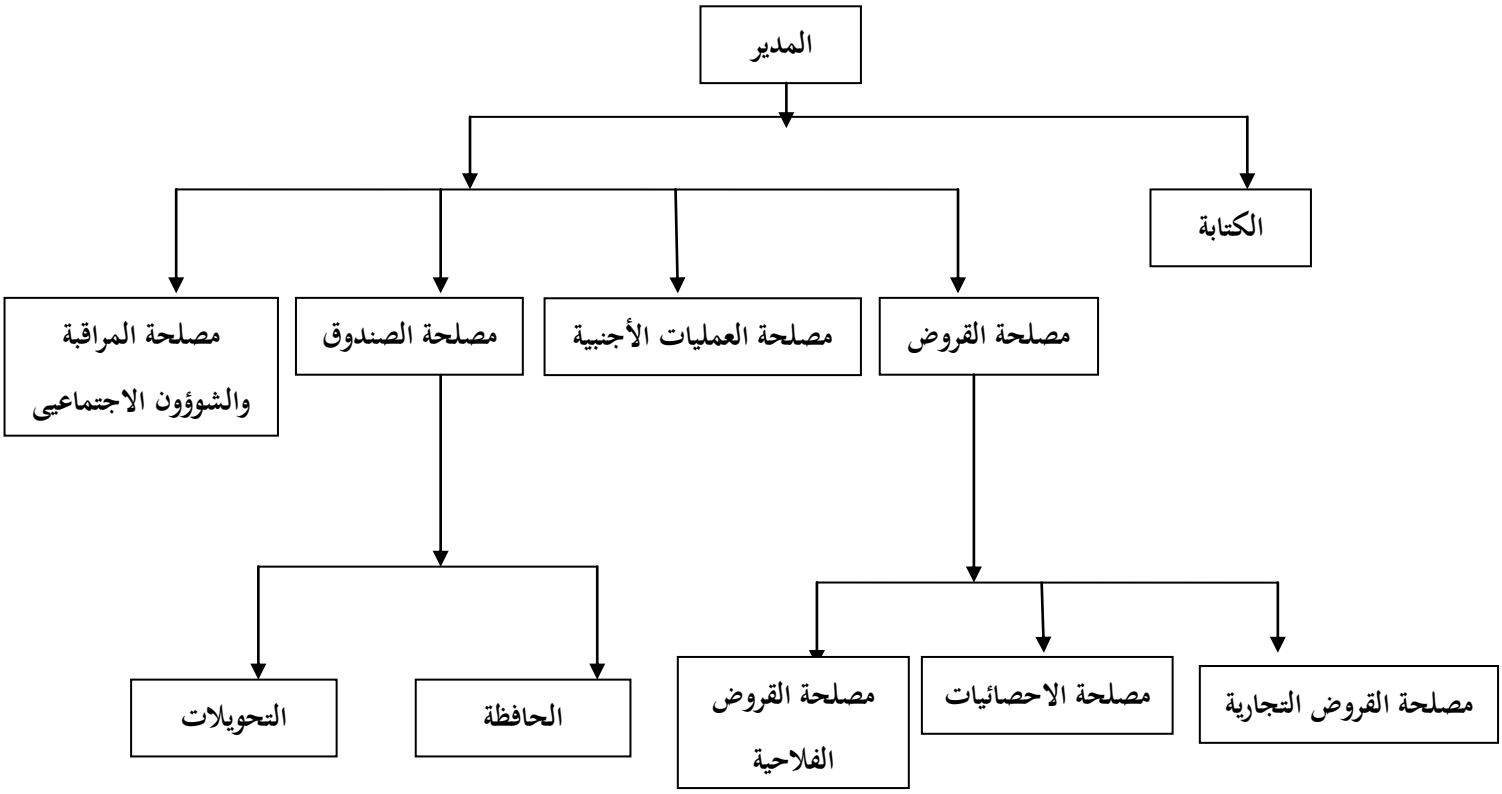

الشكل (01) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني : اجراءات تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقروض الاستثمارية

المطلب الأول : مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

تتمثل المراحل التي تمر بها عملية منح القروض الاستثمارية من قبلا البنك فيما يلي :

1. **اعداد وتقديم ملف القرض الاستثماري :**

إن ملف القرض الاستثماري يبدا اولا بحضور ، الزبون الى البنك وتقديم ملفه امام رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن ، حيث يقوم هذا الاخير بإجراءات مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من اجل معرفة الدافع الاساسي الذي جعله يطلب هذا القرض ، ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه والمتمثل طلب قرض استثماري في الفلاحة ، بعد ذلك البنك من الزبون تكوين ملف طلب القرض وذلك تبعا للنموذج الذي يعده البنك لهذا الغرض ، ويشتمل على عدة بيانات للتعرف أكثر على الزبون ، ويتكون ملف طلب القرض الاستثماري من الوثائق التالية :

- **الوثائق الادارية والقانونية :**

والتي تتمثل في طلب خطي موقع من قبل الزبون يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه ، بالإضافة الى كل الوثائق الادارية و القانونية ، واذا كان مشروعه في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيجب احضار وثيقة تثبت ذلك .

- **الوثائق المحاسبية والجبائية :**

بالنسبة لطلب قرض الاستثمار . تتمثل فيما يلي :

- الميزانيات المحاسبية التقديرية لخمس السنوات المقبلة
- جدول حسابات النتائج لخمس السنوات المقبلة
- الميزانية الافتتاحية وبالنسبة لطلب قرض الاستغلال تتمثل فيما يلي :

➢ الميزانية المحاسبية ، جدول حسابات النتائج ، والجداول الملحقة لثلاث الدورات السابقة . اما بالنسبة للوثائق الجبائية وشبه الجبائية فيجب احضار وثيقة عدم وجود أي التزام اتجاه مصالح الضرائب او الضمان الاجتماعي لفترة لا تزيد عن ثلاثة اشهر.

- **الوثائق المالية والتقنية :**

الدراسة التقنية ،اقتصادية للمشروع وهي دراسة مفصلة لأبعاد المشروع من الناحية الاقتصادية ، المساهمة من خلال المنافسة في تحقيق التنمية الاقتصادية (الانتاج ، خلق ، مناصب الشغل).

2. **الدراسة الاولية للقرض :**

بعد تقديم ملف القرض من العميل ، تقوم الوكالة البنكية بمجموعة من المرجعات وتدقيقات الاولية ذات الطابع القانوني والمحاسبي ، حيث يقوم المكلف بالدراسات من مراجعة كل الوثائق التي تم تقديمها كالتأكد من عنوان الزبون او المنشاة ، وكذلك من عقود الملكية او الايجار ، نشاط الزبون ومختلف الوثائق المقدمة .

واذا كانت هذه المرجعات تمت في ظروف عادية وتضمنت كل الاجراءات الواجب القيام بها و اسفرت عن نتائج مرضية ، بعد ذلك يتم دراسة ملف طلب القرض وتحليل المعلومات المقدمة تحليلا ماليا ، ويتطلب هذا التحليل استعمال الميزانيات التقديرية وجدول حسابات النتائج المجودة في القرض ، وذلك بالتحويل الميزانية المحاسبية الى الميزانيات المالية وحساب بعض النسب المالية .

3. **المقابلة والمعاينة :**

يقوم البنك بإرسال لجنة مكونة من ثلاث اعضاء وهم : المدير والموظفين من مصلحة القروض لمعاينة مقر المشروع ، والاطلاع على المساهمات العينية التي يساهم بها العميل في هذا المشروع ، وبعدها تقوم هذه اللجنة بتحرير . محضر المعاينة والتوقيع عليه .

4. **دراسة الضمانات :**

يطلب البنك من الزبون الضمانات اللازمة لتغطية قيمة القرض ويقوم المكلف لتغطية قيمة القرض ويقوم المكلف بالدراسات من دراستها وذلك من اجا معرفة امكانية تحقيقها لهذا الشرط ، وهو تناسب الضمانات مع قيمة القرض ، وتتمثل الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة فرع زريبة الوادي .

- **الضمانات الشخصية** : تتمثل الضمانات الشخصية في تعهد شخص او عدة اشخاص للوفاء بالدين عوض المدين عند عجزه عن تسديد قيمة القرض ، ويشترط ان يتمتع الضامن بمركز مالي جيد وذو . سمعة جيدة لدى البنك ، والشخص الضامن قد يتخذ عدة اشكال وهي :

- **الكفالة** : ويلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك اذت لم يستطع الوفاء بالتزامه عند حلول تاريخ الاستحقاق .
- **الضمان الاحتياطي** : وهو تعهد من قبل الضامن بتسديد مبلغ القرض الذي حصل عليه المدين ، حيث يقدم هذا الاخير بالتوقيع على ورقة تجارية عادة ما تكون بقيمة القرض.

- **الضمانات العينة** :

ترتكز الضمانات العينية على موضوع الشيء المقدم كضمان ، وتتمثل في قائمة من السلع والتجهيزات والعقارات التي تمنح على سبيل الرهن وليس تحويلا للملكية ، ونميز بين نوعين من الضمانات العينية وهي :

- الرهن الحيازي : وينقسم هذا النوع بدوره الى :

✓ الرهن الحيازي للمعدات والادوات : ويسري هذا النوع من الرهن على الادوات من الاثاث ومعدات التجهيز وكذا وسائل النقل وقبل قيام البنك برهنها يقوم اولا بالتأكد من مدى توفر الشروط الضرورية لقبوله كرهن ، ويمكن للبنك من بيعها وتملكها في حالة عدم تسديد مدين القرض .

✓ رهن البضائع : يقبل البنك ايضا من الزبون البضائع كرهن من اجل حصوله على القرض وذلك بمراعاة مجموعة من الشروط وهي :

- ان تكون البضائع غير قابلة للتلف خلال فترة قصيرة .
- ان تكون قيمتها يوم تسديد القرض هي نفسها قبل رهنها .
- ان يحتفظ البنك بها في مستودعه الخاص او ان يحتفظ بها المقترض شريطة عدم استخدامها .

- **الرهن الحيازي للمحل التجاري** : يقبل البنك ايضا رهن المنشأة التجارية ، ويشمل عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري

وبشكل دقيق وصريح التي ستكون محلا للرهن.

- **الرهن العقاري** : هو عبارة عن رهن العقارات التي هي ملك للزبون لصالح البنك وبموجبه يصبح للبنك حقا عينيا على العقار للوفاء بدينه ، ويشترط ان يكون هذا العقار غير مقيد باي قيد ، ويجب ان يكون صالحا للتعامل معه وقابل للبيع ويتم تعيينه بدقة في العقد فيما يتعلق بطبيعته وموقعة ، وعند وصول تاريخ الاستحقاق ولم يتم تسديد القرض فانه يمكن للبنك وبعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالدين ، والا سيقوم بنزع ملكية العقار منه ، وطلب بيعه وفقا للأشكال والاجراءات القانونية المعمول بها .

- **تحديد المخاطر** :

بناء على التحاليل السابقة لملف القرض بالاعتماد على المعطيات التي تضمنها الملف بخصوص القرض والزبون ، يقوم المكلف بالدراسات بتحديد المخاطر التي يمكن ان تحيط بالقرض من حيث خطر عدم السداد مع الاسباب المؤدية الى ذلك.

المبحث الثالث : دراسة تطبيقية لتقديم قرض في اطار التحدي من طرف وكالة بسكرة

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدعم المستثمرات لفلاحية عن طريق منح قروض يستفيد منها كل الاشخاص الطبيعيين والمعنويين .

المطلب الأول : تقديم ملف طلب قرض التحدي يعتبر القرض في اطار التحدي

من القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يقوم من خلاله بتمويل المشاريع طويلة ومتوسطة المدى.

أولا: تعريف قرض التحدي:

هو قرض موجه للاستثمارات المدعومة جزئيا ، يمنح من اجل خلق مستثمرات فلاحية وحيوانية والمزارع القائمة على الاراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للملكية الخاصة او الاملاك الخاصة بالدولة ، وقد يكون طويل المدى او متوسط المدى .

ثانيا : الفئات المستهدفة من القرض:

- الاشخاص الطبيعيين او المعنويين ، مرفوقين بسجل الاعباء المصادق عليه من طرف الجهات المخول لها من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

- ملاك الاراضي الخاصة غير المستغلة واصحاب المستثمرات الفلاحية أو الحيوانية الجديدة التابعة للأملاك الخاصة بالدولة وقد يكون طويل المدى أو متوسط المدى.
- المزارعين ومربي الحيوانات سواء كانوا فرديين او منظمين في تعاونيات او مجموعات مكونة قانونيا .
- المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة الناشطة في مجال الانتاج الفلاحي ، أو التحويل او توزيع المنتوجات الفلاحية .
- المزارع التجريبية والنموذجية .

ثالثا : المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض " التحدي ":

1. فيما يتعلق بأشغال التهيئة وحماية الاراضي :

- الصرف والتطهير .
- اشغال التوجيه وازالة الحجارة.
- وضع مصدقات الرياح .
- اشغال التسوية وتهيئة الأرضية .
- سفح الأراضي الفلاحية .
- جلب الطاقة الكهربائية .
- التعديل.

2. عمليات تطوير السقي الفلاحي :

- تجديد معدات الري وتهيئة وانجاز الآبار الجديدة .
- استقطاعات التلال ، العثور على مصادر المياه ، الحفر والابار .
- انجاز احواض لتخزين المياه تجهيز مضخات المياه .
- انشاء شبكات وتوزيع المياه .
- انشاء واعادة تهيئة قنوات الصرف تصليح المضخات الموجهة للاستعمال الفلاح

3. **وسائل الانتاج واكتساب المؤهلات** :

- الحصول على المواد الاولية " بذور ، نباتات ، اسمدة ومنتوجات فيزيو تقنية "
- الانتاج الحيواني : منتوجات صيدلانية ، اشغال التهيئة ، اعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية الماشية .
- قلع النباتات التي عمرت طويلا .
- عمليات تطعيم النباتات .

- اقتناء العتاد الفلاحي اقتناء وسائل النقل الخاصة .
- اقتناء عتاد و تجهيزات تربية المواشي .

4. **انجاز منشئات التخزين ، التعبئة ، التغليف والتقييم :**

- انجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحية الكائنة بالقرب او على المزارع .
- انجاز منشئات تخزين المنتوجات الفلاحية .
- بناء او هيئة المنشآت الخاصة بمنتوجات التعبئة والتغليف لاستعمالها في المجال الفلاحي و الصناعات الغذائية.

رابعا: محتوى ملف قرض التحدي.

- طلب خطي من طرف الزبون فاتورة .
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية .
- شهادة الاقامة .
- شهادة الميلاد .
- شهادة من صندوق التامين على حوادث العمل .
- شهادة اداء المستحقات .
- مستخرج ضريبي .
- نسخة من السجل التجاري .
- شهادة تخصص الزبون .
- شهادة الخبرة الميدانية .
- عقد التامين متعدد الاخطار المهنية .
- اثبات فتح الحساب الجاري لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية .
- ميزانيات محاسبة متوقعة وجدول حسابات النتائج.

خامسا : مميزات قرض التحدي

1. **قيمة قرض التحدي .**

- القرض متوسط المدى : من 1000000 دج الى 100000000 .
- القرض طويل المدى : من 1000000 دج الى 100000000 دج

2. **مدة التأجيل:**

- القرض متوسط المدى : من سنة الى سنتين القرض.
- طويل المدى : من سنة الى خمس سنوات

3. مدة القرض:

- القرض متوسطر المدى : من 3 سنوات الى 7 سنوات مع التأجيل من سنة الى سنتين
- القرض طويل المدى :من 8 سنوات الى 15 سنة مع التأجيل من سنة الى خمس سنوات

4. اجال الاستعمال:

- القرض متوسطر المدى : من 6 الى 12 شهرا كأقصر حد ابتداء من استالم القرض
- القرض طويل المدى : من 6 الى 24 شهرا كأقصر حد ابتداء من استالم القرض

5. المساهمة الشخصية:

- على الأقل 10 %من قيمة المشروع لمساحة اقل او تساوي 10هكتار
- على الأقل 20 %من قيمة المشروعر بالنسبة للمستثمرات التي تفوق 10 هكتارات

6. نسبة الامتيازات /نسب الفوائد

- القرض متوسطر المدى 25.5 :%امتيازات على عاتق الزبون
- 0 للسنوات الخمسة الأولى.
- 1 %للسنة السادسة والسابعة
- 3% للسنة الثامنة والتاسعة
- ابتداء من السنة العاشرة امتيازات غير موجودة

7. **الضمانات والاحتياطات** :

رهن قانوني للأملاك الحقيقية والعقارية الناتجة عن التنازل والالتزام بالرهانات على البناء المنجز على التراب الممنوح ، رهن قانوني للمستثمرة المتعلقة بالملكية الخاصة ، عربون متضامن للشركاء المتعاونين او اعضاء المجموعة المكونة قانونيا بالنسبة للأشخاص المعنويين .

المطلب الثاني : مقابلة مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة زريبة الوادي

إن جائحة فيروس كورونا حالة طوارئ عالمية تؤثر على جميع المجالات، وهي تتطلب إجراءات دولية فورية ومستدامة.

وفي حين أن الحد من حجم الخسائر البشرية والاقتصادية الرهيبة في جميع أنحاء العالم هو أول ما يتبادر إلى أذهاننا، إرتأينا أن نقوم بمعرفة إذا ما كان هناك أزمة على مستوى الإستثمار للمؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لهذا قمنا بإجراء مقابلة مع

1. من هو الجانب الأكثر تضررا من خلال الإستثمار في ظل جائحة كورونا في نظرك؟

– الشركات، لاسيما منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، هي التي تتحمل الجانب الأعظم من تبعات الصدمة الاقتصادية.

2. هل هناك مؤسسات شركات أغلقت نشاطها مؤقتا في الشهور الأولى من الجائحة بسبب قلة الطلب والعرض؟

– نعم منذ الشهور الأولى من الجائحة الكثير من الشركات الممولة من طرفنا إضطرت إلى توقيف نشاطها إما وقتيا أو توقيف نهائي.

3. هل هناك تدني في الطلب من طرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة؟

– هناك تدني كبير في عدد الشركات التي خفضت أعداد العمالة

4. هل هناك تأخير في سداد دين القروض من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- نعم هناك تأخير في السداد منذ الأشهر الأولى للجائحة، فإن مجموعة / من الشركات 30% من إجمالي الشركات أصبحت الآن إما متأخرة أو يرجح أن تتأخر في السداد.

5. في نظرك هلى ترى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتبر ملجأ للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على غرار البنوك المركزية؟

- نعم لأنه يجعل عملية التمويل أسهل ، مثل المقرضين الذين يقدمون التمويل متناهي الصغر.

6. هل واجهت إلغاء الطلبات المقدمة من بعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة بسبب نقص السيولة؟

– لا فنحن نعمل بطريقة عادية جدا رغم القروض التي لم تسدد من طرف البعض لكن نعمل بطريقة جدية وطبيعية.

المطلب الثالث: تفسير وتحليل نتائج المقابلة:

1. تحليل نتائج المقابلة على ضوء الفرضية الأولى:

تهدف الفرضية الأولى أثر جائحة كورونا السلبي من خلال صعوبة عمليات العرض والطلب من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة زريبة الواد إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن خلال النتائج المعروضة من طرف مدير البنك الذي تمت مقابلته أكد أن العرض تقلص جدا من خلال ما واجهته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خسائر واضحة، وهذا ما نجده من خلال السؤال (01) و (02) و (03)، حيث وضح لنا المدير البعض من العملاء قد لجأوا إلى إغلاق مؤسساتهم منذ الشهور الأولى للجائحة، وأن الوضع الإقتصادي عاد عليهم بالسلب في الكثير من الجوانب، كما أن من خلال السؤال (04) أكد المدير من خلال إجابته أن العديد من المؤسسات متأخرة جدا في سداد ديونها وهذا ما جعل البنك يتعامل معهم برفض .

من خلال النتائج التالية يتبن لنا أن الفرضية الأولى التي تهدف إلى أن الأولى أثر جائحة كورونا السلبي من خلال صعوبة عمليات العرض والطلب من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة زريبة الواد إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرضية محققة.

2. تحليل نتائج المقابلة على ضوء الفرضية الثانية:

تهدف الفرضية الثاني للدراسة أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا زال يقدم قروض وتمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

فمن خلال النتائج المعروضة نجد أن السؤال (05) و (06)، وضح لنا المدير أن التمويلات لازالت قائمة، والعروض لم ترفض حتى في ظل الجائحة، ولازلنا نشجع مثل هذه الاستثمارات بل وقدمن العديد من العروض الصغيرة جدا، التي من شأنها أن ترفع من القيمة الإنتاجية للمؤسسات.

ومن هنا نستطيع أن نقول أن الفرضية الثانية محققة.

الخاتمة

خاتمة

كان لجائحة كورونا تداعيات سلبية على نشاط وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد كونها تأثرت بشكل كبير على غرار باقي القطاعات ألخرى، واستمرارية الجائحة لفترة طويلة أدى إلى الزيادة نقص في الطلب من طرف البنوك التجارية وغلق العديد من المؤسسات والتوقف عن نشاطها ومن مقابلة الباحثين مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة زريبة الوادي، استخلصنا النتائج التالية:

- البنك لا زال يتماشى ونظامه السابق قبل الجائحة ولم يتأثر إلا تأثره بالديون التي لم تسدد من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي باتت واضحة وجلية.
- البنك لم يتعامل برفض الطلب من أي جهة أو من أي مؤسسة حتى في ظل ما فعلته كورونا من تراجعفي السيولة والازمات الاقتصادية الأخرى.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم أكثر المتضررين من الجائحة.
- العديد من المؤسسات لجأنت إلى إلاق وتوقف نشاطها منذ الشهور الأولى من ظهور الجائحة.

- **التوصيات:**

ومن أجل إثراء هذه الدراسة ارتأينا تقديم اقتراحات وتوصيات لعلها تكون كفيلة لإنعاش نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسماح لها بمزاولة نشاطها من جديد:

- توفير التسهيلات لمواصلة إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي من شأنه أن يساهم في توفير السيولة اللازمة لها، وبالتالي الحفاظ على نشاطها.
- يجب على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إدارة تدفقاتهم النقدية بعناية، وذلك بإعادة هيكلة مؤسساتهم داخليا والتركيز على توجيه الموارد نحو الأنشطة الأساسية فقط، وتقليص الأنشطة الأخرى.

خاتمة

- تأجيل تحصيل المستحقات المالية للبنوك لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة سنة من تاريخ آجال حلول الإستحقاق إذا كانت في فترة جائحة كورونا مع إعفائهم من الفوائد.

- لابد من تزامن التفكير في تدابير احتواء الجائحة،مع التفكير في تدابير وسياسات احتواء تداعياتها الإقتصادية في مرحلة ما بعد التعافي، ولأن الأزمة عالمية، فإن تظافر الجهود وتنسيق السياسات على المستوى الدولي سيكون بالغ الأهمية في احتواء الجائحة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1. وثائق لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة.

ثانيا: قائمة المراجع

1) الكتب

1. جمال الدين المرسي،احمد عبد الله اللحلح، الادارة المالية(مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية للنشر،الإسكندرية،2006.
2. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، أتراك للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر، 2008 .
3. شاكر القزويني: محاضرات في إقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 2 ، 1992 .
4. صالح الدين حسن السيسي: قضايا اقتصادية معاصرة، دار غريب، القارة، 2002.
5. عبد الرحمن يسري: تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها ، دار النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1996
6. عبد الرحمن يسري: تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها ، دار النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1996 .
7. قلاح حسين : في إدارة البنوك ، عن دار وائل للنشر ، طبعة الأولى ، 2000.
8. محمد عبد الفتاح الصيرفي: إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007 .
9. محمود سحنون: دروس الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2003 .

2) الرسائل الجامعية :

1. آسيا طاهرة ونادية سدراتي: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في إحداث التنمية وتطوير الاستثمار، مذكرة ليسانس، اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012-2013.
2. بوساق أحمد و لخلف عثمان: معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة حالة مجموعة مؤسسات صغيرة ومتوسطة بولاية برج بوعريريج، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 01، الجزائر، 2021.
3. حيدوشي أحمد و زمار عامر: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية(وكالة عين بسام)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم : العلوم المالية والمحاسبة، جامعة آكلي محمد اولحاج ، البويرة الجزائر، 2017-2018.
4. خنفسي محمد عبد الناصر و مالك سعيد: مساهـمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفالحة والتنمية الريفية . تيميمون، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، 2018-2019.
5. سارة فيصل مهاوش: علاقة الاداء المالي بين مؤسسات الإقراض غير المصرفية ومؤسسات الاعمال صغيرة الحجم، مذكرة ماجستير، كلية الاعمال قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط الأردن 2016.
6. عوادي مصطفى: الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.

7. فرحات إسراء رشا و بن الشيخ أميرة: دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا –دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري– برج بوعريريج، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، 2020-2021.

8. فوزية حفيف،إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية 2 والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سعد دحلب البليدة،لجزائر،2004.

9. مشري محمد الناصر: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة)دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة. ، جامعة فرحات عباس – سطيف– ، 2008-2011.

10. موالي عمر مليكة: التمويل البنكي للمشاريع المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب – دراسة حالة BNA تيميمون الوكالة 251 ، مذكر ة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار– الجزائر، 2016-2017.

11. نويوة نور : دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 217-2018.

3) المجلات والمداخلات :

1. باولو ميداس و إيليف تيور، تقرير مقدم من صندوق النقد الدولي، إدارة الشؤون المالية العامة، سلسلة مذكرات خاصة عن سياسات المالية العامة للاستجابة لمرض كوفيد – 19.

2. بنك الجزائر، الأزمة الصحية بنك الجزائر يمدد فعالية تدابير التخفيف (1 جويلية 2021) ، بيان صحفي ، 2021 .

3. بولعراس صلاح الدين : الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد 20، الجزائر ، 2020.

4. الدعم المقدم من البنوك العامة إلى الأسر والشركات، سلسلة مذكرات خاصة عن سياسات المالية العامة للاستجابة لمرض كوفيد – 19، إدارة الشؤون المالية العامة، صندوق النقد الدولي.

5. غسان صليبي و منى عزت و إقبال بن موسى: فيروس كورونا وتداعياته الاجتماعية على النساء، مؤسسة فريديش أرابيك، لبنان، ص 13.

6. فؤاد محمد عبدالله الخزرجي: أثر جائحة كورونا على الأداء المالي للمصارف التجارية ، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 5، العدد 4، العراق، ديسمبر 2021.

7. كرامة مروة ورحال فاطمة وخبيزة أنفال: تأثيرات الأزمة الصحية العالمية على الإقتصاد العالمي تأثير فيروس كورونا على الإقتصاد الجزائري، مجلة التمكين الإجتماعي، المجلد 02، العدد 02، جامعة بسكرة، جوان 2020.

8. محمد العربي ساكر، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2006 .

9. موسى كاسحي و دربال رقية: أزمة فيروس كورونا وآثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، 2021، ص 900.

10. نوي نورالدين: دراسة تحليلية لدور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2013، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، المجلد 4، العدد 3، ص 339.

11. وسام بوقجان و فواز واضح: جائحة كورونا (كوفيد19) وتداعياتها على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2021

12. يوهانيس هوغيفين وغالديز لوبيز أسيفيدو: آثار جائحة فيروس كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة البنك الدولي، 2021.

4) المواقع الإلكترونية:

1. مقال عن فيروس كورونا وتاريخ الوباء: الموقع الإلكتروني WWW.BBC.COM، اليوم 2022/05/27،الساعة 16:54.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الرقم	فهرس المحتويات	الصفحة
01	شكر وعرفان	
02	إهداء	
03	مقدمة	أ
	الفصل التمهيدي	
04	إشكالية الدراسة	2
05	الدراسات السابقة	3
06	فرضيات الدراسة	4
07	أهداف الدراسة	4
08	أهمية الدراسة	4
09	منهجية الدراسة	5
10	أداة الدراسة	5
11	مجتمع بحث وعينة الدراسة	5
12	مجالات الدراسة	6-5
	الفصل الأول: ماهية البنوك التجارية وعلاقتها التمويلية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
	المبحث الأول: إطار نظري عام للبنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
13	تمهيد الفصل	8
14	المطلب الأول: ماهية البنوك ومؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	15-9
	المطلب الثاني: علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك التجارية	19-15
15	المطلب الثالث: المخاطر التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على البنوك التجارية	22-19
	المبحث الثاني: التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
16	المطلب الأول: مفهوم التمويل البنكي	23
17	**المطلب الثاني: أنواع التمويل البنكي**	25-24
18	**المطلب الثالث: أهمية التمويل البنكي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاته**	26-25
	المبحث الثالث: تمويلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك التجارية	

فهرس المحتويات

19	المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك التجارية	34-26
20	المطلب الثاني: أسباب لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تمويل	35-34
21	المطلب الثالث: معوقات توسل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	36-35
22	المطلب الرابع: أهم ضمانات البنوك التجارية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	39-36
الفصل الثاني: واقع وتحديات تمويل بنوك تجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في في ظل جائحة كورونا		
المبحث الأول: المبحث الأول: خلفية عن مفهوم فيروس كورونا		
13	تمهيد الفصل الأول	41
14	المطلب الأول: التطور التاريخي فيروس كورونا (كوفيد19)	43-42
15	المطلب الثاني: تعريف فيروس كورونا	44
16	المطلب الثالث: الإجراءات الإحترازية التي قامت بها الدول لتلافي فيروس كورونا والحد منه وأهم تداعياته	46-44
المبحث الثاني: المبحث الثاني: واقع التمويل البنكي للمؤسسات ص ومتو في ظل جائحة كورونا		
17	المطلب الأول: **المطلب الأول: الدعم المقدم والمقترح للبنوك التجارية لمواجهة فيروس كورونا**	47-46
18	المطلب الثاني: **المطلب الثاني: الدعم المقدم والمقترح للمؤسسات ص ومتو فيروس كورونا**	48-47
	المطلب الثالث: مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال أزمة فيروس كورونا.	49
المبحث الثالث: تحديات جائحة كورونا على تمويل قطاع البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
19	**المطلب الأول: أثر جائحة كورونا على البنوك التجارية**	50-49
20	**المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	51-50
21	**المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة من البنوك التجارية لتحسين الخدمات التمويلية للمؤسسات ص ومتو في ظل جائحة كورونا**	53-52
المبحث الرابع: أثر جائحة كورونا على تمويل البنوك تجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإقتصاد الجزائري		
22	المطلب الأول: تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري	54-53

فهرس المحتويات

23	المطلب الثاني: تأثير فيروس كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد الجزائري	55
24	المطلب الثالث: أثر وتحديات الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا	60-55
25	خلاصة الفصل الثاني	61
	الفصل التطبيقي	
	المبحث ألول : بنك الفالحة والتنميةة الريفية BADR	
26	المطلب ألول: نشأة وتطور بنك الفالحة والتنمية الريفية BADR	63
27	المطلب الثاني: مبادئ وأهداف بنك الفالحة والتنمية الريفية BADR	64
28	المطلب الثالث: مهام بنك الفالحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي	68-65
	المبحث الثاني: اجراءات تمويل بنك الفالحة والتنميةة الريفية للقروض االستثمارية	
29	المطلب االول: مراحل منح وتسيير القروض االستثمارية على مستوى بنك الفالحة والتنمية الريفية:	72-69
	المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لتقديم قرض في اطار التحدي من طرف وكالة بسكرة	
30	المطلب االول: تقديم ملف طلب قرض التحدي	76-72
31	المطلب الثاني: مقابلة مع مدير بنك الفلاحة والتنمية وكالة زريبة الوادي	77
32	المطلب الثالث: مناقشة وتحليل النتائج	79-78
33	خاتمة	82-81
34	قائمة للمراجع	86-84
35	فهرس المحتويات	90-88

ملخص:

تناول الدراسة موضوع دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا أهمية كبيرة للتفادي من الأثار الجسيمة التي تسبب بها كوفيد 19، حيث أننا اعتمدنا على أداة المقابلة التي تمت مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والذي وضح لنا الأهمية البالغة للتمويل في ظل هذه الجائحة لتستطيع هذه المؤسسات أن تباسر عملها وتنهي الإغلاق الدائم وتسدد الديون التي عليها.

Abstract

The study dealt with the topic of the role of banks in financing small and medium enterprises in light of the Corona pandemic, which is of great importance to avoid the effects caused by Covid-19, as we relied on the interview tool that took place with the Director of the Bank for Agriculture and Rural Development, who Explain to us the critical importance of funding in light of this pandemic so that these institutions can continue their work, end the permanent closure and pay the debts they owe